

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الرابعة والسبعون

الجلسة ٨٥٦١

الثلاثاء، ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٩، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد العتيبي	(الكويت)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد ريكين
	ألمانيا	السيد هويسغن
	إندونيسيا	السيد دجاني
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بوستوريفا
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بيرو	السيد ميسا-كوادرا
	الجمهورية الدومينيكية	السيدة سينغر وايسنغر
	جنوب أفريقيا	السيدة بيكوا
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيد إيسونو مبينغونو
	فرنسا	السيدة غيغين
	كوت ديفوار	السيد إيبيو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد آين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) و ٢٣٩٣ (٢٠١٧) و ٢٤٠١ (٢٠١٨) و ٢٤٤٩ (٢٠١٨) (S/2019/508)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1919219 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤)

و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤)

و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) و ٢٣٩٣

(٢٠١٧) و ٢٤٠١ (٢٠١٨) و ٢٤٤٩ (٢٠١٨)

(S/2019/508)

الرئيس: وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدْعُو ممثل الجمهورية العربية السورية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدْعُو مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، واللواء أليكسي باكين، رئيس المركز الروسي للمصالحة بين الأطراف المتنازعة في الجمهورية العربية السورية ورصد هجرة اللاجئين، والسيد دافيد ليلي، المدير التنفيذي لمؤسسة الجمعية الطبية السورية الأمريكية.

طلب ممثل فرنسا الكلمة.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أتكلم

بشأن نقطة نظام. إن فرنسا لم تعترض على مشاركة رئيس مركز المصالحة الروسي كأحد مقدمي الإحاطات الإعلامية في هذه الجلسة. ولكننا نود أن نشير إلى أن الإحاطات الإعلامية الشهرية في المجال الإنساني تهدف إلى منح مجلس الأمن فرصة للحصول على معلومات موضوعية عن الحالة في الميدان استنادا إلى المعلومات التي تجمعها الجهات الفاعلة الإنسانية ووكالات

الأمم المتحدة المحايدة، كمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في كل شهر. ومشاركة المجتمع المدني تساعد على إطلاع المجلس على الحقائق والصعوبات التي تنشأ. وعلى الرغم من أن مركز المصالحة الروسي قد وجهت إليه الدعوة للتكلم بموجب المادة ٣٩، فهو ليس جهة فاعلة إنسانية أو وكالة تابعة للأمم المتحدة. بل كيانا تابعا لوزارة الدفاع الروسية، وهي طرف نشط في النزاع، والمعلومات التي يقدمها ينبغي النظر فيها في ضوء ذلك.

الرئيس: طلب ممثل ألمانيا الكلمة.

السيد هيوستن (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): تويد الكويت وبلجيكا وألمانيا، وهي الجهات المشاركة في الصياغة بشأن الملف الإنساني، اتباع نهج متوازن في اختيار مقدمي الإحاطات الإعلامية. ونتوقع من كل مقدم للإحاطة الإعلامية احترام جدول الأعمال الإنساني وغير السياسي، ونحن على ثقة بأن رئيس مركز المصالحة الروسي سيدعم جدول الأعمال في إحاطته الإعلامية التي سيقدمها أيضا. وبما أن آلية التهذئة مدرجة على جدول أعمالنا اليوم، نود أن نفهم لماذا فشلت فشلا ذريعا وأدت إلى وفاة مدنيين أبرياء، وقد يتمكن المركز من إلقاء بعض الضوء على تلك المسألة. ونحيط علما بحضور المدير التنفيذي للجمعية الطبية السورية الأمريكية بيننا اليوم، وهو ما سيكمل الصورة.

الرئيس: طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): في مؤتمر الأمم المتحدة المنشئ للمنظمة الدولية، الذي صيغ فيه ميثاق الأمم المتحدة، والذي سنحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين له العام المقبل، كان أحد الموضوعات الرئيسية للخلاف مسألة نطاق استخدام حق النقض وما إذا كان يجب أن يكون مشروطا أو غير مشروط. وفي ذلك الوقت، كان الاتحاد السوفياتي مؤيدا لحق النقض غير المشروط المنطبق على جميع المسائل التي يناقشها مجلس الأمن، بما في ذلك مقترحات

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2019/508، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) و ٢٣٩٣ (٢٠١٧) و ٢٤٠١ (٢٠١٨) و ٢٤٤٩ (٢٠١٨).

أعطي الكلمة الآن للسيد لوكوك.

السيد لوكوك (تكلم بالإنكليزية): هذه هي الإحاطة الإنسانية الخامسة عن سورية التي نقدمها لمجلس الأمن في الأسابيع الثمانية الماضية. وقد سلطنا الضوء أسبوعاً بعد أسبوع على الأثر الذي تخلفه الأعمال القتالية في شمال غربي سورية. ولا أريد أن أكرر كل ما قلناه للمجلس في كثير من الأحيان. ببساطة، أود أن أقتبس من المفوضة السامية لحقوق الإنسان، ميشيل باشليه، لأنها لخصت الحالة بالأمس. حيث قالت إن مكتبها

”تلقي تقارير عن مئات الإصابات في صفوف المدنيين وعن تدمير الهياكل الأساسية المدنية، بما في ذلك المستشفيات والمدارس، ويُعزى ذلك أساساً إلى الضربات الجوية التي شنتها حكومة سورية وحلفاؤها، وشنّت أيضاً المجموعات المسلحة هجمات برية ولكن بدرجة أقل“.

طلبنا مراراً وتكراراً من المجلس أن يوقف ذلك. لكنه لم يتوقف، أو حتى يتباطأ. وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتطبيق وقف لإطلاق النار في الشمال الغربي، لا تزال الأعمال القتالية مستمرة بلا هوادة. ولا يزال القتال بين قوات الحكومة السورية وحلفائها وقوات المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام الإرهابية، المدرجة في قائمة مجلس الأمن، يؤثر على المدنيين كل يوم.

المسائل التي سنتناقش. وفي ذلك الوقت، اعترضت وفود الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وبلدان أخرى على نهج الاتحاد السوفياتي. وتمكنت من فرض حجتها في نهاية المطاف، واليوم في مجلس الأمن عندما يعترض بلد على مقترح لموضوع النقاش، لا يمارس الأعضاء الدائمون حق النقض لكنهم يصوتون عليه بوصفه مسألة إجرائية. وفي وقت انعقاد مؤتمر سان فرانسيسكو، بررت تلك الوفود موقفها بأن استخدام حق النقض غير المشروط من شأنه أن يشكل انتهاكاً لحرية التعبير. واليوم فوجئنا بأن الوفد الفرنسي اعتمد موقف الاتحاد السوفياتي خلال صياغة الميثاق في سان فرانسيسكو بالتشكيك في مقدم الإحاطة الإعلامية الذي وجهت إليه الدعوة لموافاتنا بمعلومات بشأن الحالة في سورية.

وبما أن أعضاء المجلس يسألوننا باستمرار عن الحالة الراهنة في الميدان، حاولنا تمكينهم من الاستماع إلى معلومات مباشرة بشأنها. خلال سنوات النزاع، لم تبذل أي جهة جهوداً أكثر مما بذله مركز المصالحة الروسي لإعادة الحالة إلى طبيعتها في الميدان في سورية. وأود أن استرعي انتباهكم، سيدي الرئيس، إلى أن وفدنا لم يشكك على الإطلاق في أي من مقدمي الإحاطات الإعلامية الذين اقترحهم الوفود التي تعرب عن شكوكها اليوم، ولكن إذا كانت تلك لعبة يريدون لعبها، فنحن مستعدون للمشاركة فيها في المستقبل. ومع ذلك، ما زلت أقترح أن تستمع الوفود إلى ممثلنا، إذ يمكنه تسليط الضوء على العديد من المسائل التي تمهها كذلك.

الرئيس: طالما لا يوجد أي اعتراض على مقدمي الإحاطات الإعلامية الذين ذكرتهم، نشرع في العمل.

تقرر ذلك.

ينضم السيد لوكوك واللواء باكين إلى هذه الجلسة عن طريق الفيديو من روما ودمشق، على الترتيب.

التي توصلت إليها بشأن أثر الأحداث الأخيرة على نظام تفادي التضارب في إدلب. وفي ١٧ أيار/مايو أطلعت المجلس بالتفصيل على نظام تفادي التضارب وكيفية عمله (انظر S/PV.8527). واسمحوا لي أن أذكر المجلس بالغرض من ذلك النظام. إن جميع أطراف النزاع - الدول والجماعات المسلحة - ملزمة بموجب القانون الإنساني الدولي بحماية المرافق الطبية وغيرها من المواقع الإنسانية أثناء سير الأعمال القتالية. وهذا يعني عدم مهاجمتها، وتجنب إلحاق ضرر عرضي بها.

يهدف نظام تفادي التضارب إلى مساعدة أطراف النزاع على الوفاء بتلك الالتزامات. وهي توفر للأطراف، بما فيها الاتحاد الروسي، ومن خلاله حكومة سورية، وكذلك تركيا والولايات المتحدة وسائر أعضاء قوات التحالف الدولي إحداثيات المرافق الطبية وغيرها من المواقع الإنسانية لمساعدة تلك الأطراف في أخذ الاحتياطات اللازمة لتحاشي ضربها. وقد أطلعت المجلس بالتفصيل، بما في ذلك في ١٧ أيار/مايو، ومرة أخرى في الأسبوع الماضي في ١٨ حزيران/يونيه، على كيفية تأثر المرافق الطبية وغيرها من الأهداف المدنية داخل إدلب بالنزاع. وفي ضوء ذلك، كتبت إلى الاتحاد الروسي طالبا معلومات عن كيفية استخدام التفاصيل المقدمة من خلال آلية تفادي التضارب.

كذلك تشاورنا مع المنظمات الإنسانية العاملة داخل إدلب والتي تدير مرافق طبية هناك. وسنواصل، بناء على طلب المنظمات التي ترغب في إبلاغنا بإحداثياتها، إدارة نظام تفادي التضارب في إدلب. ولكنني أريد التوضيح بأن هذا لا يعني أننا نعتبر نظام تفادي التضارب في إدلب يحمي عملياً المرافق الطبية. لست متأكداً من ذلك. ويمكن فعل المزيد لتعزيز النظام. ولكن السؤال الحاسم هنا، ما الذي يفعله من يتلقون معلومات عن مواقع المرافق الطبية بهذه المعلومات. سأبقي المجلس على علم بذلك.

خلال عطلة نهاية الأسبوع من ٢١ إلى ٢٣ حزيران/يونيه، تلقينا تقارير عن وقوع غارات جوية على أكثر من ٥٥ مجتمعاً محلياً، وعن قصف مدفعي أصاب أكثر من ٢١ مجتمعاً محلياً في محافظات إدلب وحماة وحلب. وأفادت التقارير أنه قُتل ما لا يقل عن ٣٢ مدنياً، من بينهم نساء وأطفال، وأصيب آخرون بجروح جراء غارات جوية وقصف مدفعي في جنوب إدلب. وخلال الفترة نفسها، أفادت التقارير أن سبعة أشخاص آخرين، من بينهم طفل، قتلوا وأصيب آخرون نتيجة للغارات الجوية والقصف المدفعي في محافظة حماة الريفية الشمالية. وشُرد مئات الآلاف من الأشخاص.

ومن بين المناطق التي تتعرض لهجوم منتظم معرة النعمان، في جنوب إدلب. وقد حذر الشركاء في المجال الإنساني الذين يعملون في القطاع الصحي بأنه يساورهم قلق شديد على مستشفى معرة الوطني. ويقال إنه تعرض للضرب في السنوات السابقة. عالج المستشفى في أوقات الذروة نحو ٢٠.٠٠٠ مريض في الشهر. إنه يعمل الآن في حالات الطوارئ. لكنه لا يزال مستشفى الإحالة الرئيسي في جنوب إدلب. وبينما يعمل المستشفى في منطقة يسودها الصراع وتخضع لسيطرة منظمة إرهابية مدرجة في قائمة مجلس الأمن، إلا أنه يحافظ على استمرار خدماته المنقذة للحياة بدعم من المنظمات الإنسانية.

هناك سبب وجيه للقلق. في ٢٠ حزيران/يونيه، ضربت سيارة إسعاف كانت تقل امرأة مصابة في معرة النعمان، مما أدى إلى مقتل المرأة وثلاثة من العاملين في المجال الطبي. وأصيب اثنان من المسعفين بجروح خطيرة. ويجب أن نرى نهاية لهذه الهجمات على العاملين في المجال الطبي ووسائل النقل والمرافق. يجب أن نلمس توفير الحماية لمستشفيات مثل مستشفى معرة الوطني.

في الأسبوع الماضي، أبلغت المجلس (انظر S/PV.8553) بأنني سأطلعه اليوم على آخر المستجدات عن الاستنتاجات

وفي مخيم الهول شمال شرق سورية، ما زالت الوكالات الإنسانية تلبى احتياجات زهاء ٧٣ ٠٠٠ شخص في المخيم، وهي احتياجات لا تزال كبيرة في مجالات الصحة والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية وغيرها من مجالات. وفي الوقت نفسه، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء القيود المفروضة على سبل وصول المساعدة الإنسانية إلى الملحق، حيث يعيش ١١ ٠٠٠ من الرعايا الأجانب. وفي الأسابيع الأخيرة، تلقينا تقارير عديدة عن نساء يلدن لوحدهن في الخيام ليلاً. وما من امرأة ينبغي أن تترك لوحدها ولا وليدٍ، من دون دعم ممارسين صحيين متخصصين، لا سيما أثناء الولادة. ورغم بعض التقارير الإيجابية عن أطفال ذوي جنسية أجنبية تجري إعادتهم إلى أوطانهم، لا يزال آلاف آخرون من الرعايا الأجانب في المخيمات يواجهون مستقبلاً مجهول الأفق. وأدعو جميع الدول الأعضاء إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لكفالة إعادة رعاياها إلى الوطن بغية إعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم أو مقاضاتهم، حسب الاقتضاء، تمشياً مع القانون الدولي والمعايير الدولية. كما أدعو الأطراف في الميدان إلى تيسير العودة الطوعية للسوريين المرشدين داخلياً الموجودين في المخيم أو إعادة توطينهم.

وإنني أشعر بقلق متزايد إزاء الحالة في جنوب سورية، حيث يوشك النزاع على النشوب مجدداً، وفقاً للتقارير التي تفيد باشتداد حدة التوتر بين القوات الحكومية والجماعات المحلية منذ أيار/مايو.

ولا تزال الاستجابة الإنسانية تواجه تحديات تعترض وصول المساعدات في جميع أنحاء البلد. وخلال الفترة المشمولة بآخر تقرير للأمم المتحدة العام (S/2019/508)، اقتصر وصول المساعدات على مدينة الرقة وشرقي نهر الفرات في دير الزور، بما في ذلك جيب هجين، ويعزى ذلك على الأغلب إلى انتشار التلوث بالمتفجرات الخطرة، وتعذر الوصول على نحو مستدام إلى بعض المناطق في جنوب البلد، فضلاً عن الغوطة الشرقية، بسبب

بالإضافة إلى الشمال الغربي، نتابع أيضاً بقلق الحالة الإنسانية في أجزاء أخرى من البلد. وفي مخيم الركبان، على طول الحدود السورية الأردنية، لا يزال نحو ٢٧ ألف شخص بحاجة ماسة إلى المساعدات الإنسانية. فالخدمات الأساسية غير الكافية تُكَلِّف أرواحاً، كما تشهد على ذلك الأبناء التي سرت سريان النار في الهشيم عن وفاة شابة وطفلها أثناء الولادة في المخيم في ٥ حزيران/يونيه. ويمكن الوقاية من حالات الوفاة هذه إذا أمكن توفير الرعاية المناسبة. وما زلنا ندعو إلى وصول المساعدات الإنسانية إلى مخيم الركبان ليتسنى إيصال المعونة المنقذة للأرواح إليه ومساعدة من يرغبون في مغادرة المخيم، ولم تتم الموافقة على آخر طلب للوصول إلى مخيم الركبان، الذي أرسل إلى حكومة سورية في ٩ أيار/مايو. ويجري إعداد طلب آخر. وفي غضون ذلك، تعمل الأمم المتحدة مع الهلال الأحمر العربي السوري لوضع خطة تشغيلية على الفور لقافلة أخرى، إذا ما أعطي الإذن بذلك.

نواصل أيضاً تقديم المساعدة إلى أكثر من ١٤ ٨٠٠ مدني غادروا المخيم خلال الأشهر الماضية وهم موجودون الآن في مراكز العبور أو في أماكن المقصد. ووافقت الحكومة السورية على زيارة ثالثة تقوم بها الأمم المتحدة إلى الملاجئ في مراكز العبور، وامت تلك الزيارة في ١٨ حزيران/يونيه.

وتبقى الظروف في الملاجئ ملائمة، وعملية الانتقال من مراكز العبور سريعة نسبياً. وقد غادر معظم الأشخاص مراكز العبور إلى جنوب وشرق حمص، وبدء أولئك الذين أصلهم من تدمر أيضاً في الحصول على الإذن بالعودة إلى هناك. ومع أن المنظمات الإنسانية تقدم المعونة إلى المناطق التي يعود إليها أولئك الذين يغادرون ركبان، فقد طلبنا أيضاً أن يسمح لنا بزيارتهم في أماكن إقامتهم الحالية، وفي حين يشكل دخولنا إلى الملاجئ تطوراً محموداً، لا يزال الطلب المؤرخ ٣٠ أيار/مايو لإجراء تلك الزيارات في انتظار الموافقة.

بين ١ ٠٠٠ و ٢ ٠٠٠ شخص إلى سورية من الأردن ولبنان كل يوم، مما يدل على فعالية جميع التدابير التي تم اتخاذها. ومع ذلك، فإلى جانب النتائج الإيجابية، هناك أيضا المصاعب. وعلى الرغم من إنشاء نظام وقف الأعمال العدائية، فإن الحالة في منطقة تخفيف التوتر بإدلب حالة معقدة. وترفض في الوقت الراهن الميليشيات التابعة لبعض الجماعات الإرهابية التي لا يمكن السيطرة عليها التقيد بنظام وقف إطلاق النار في منطقة إدلب وتعمل بنشاط على عرقلة الجهود المشتركة التي تبذلها روسيا وتركيا لكفالة استقرار الحالة في شمال غرب سورية. وقد ظلت التوترات تتزايد مرة أخرى منذ نيسان/أبريل. وقد وحدت الميليشيات التابعة لمنظمة "هيئة تحرير الشام" الإرهابية، جماعات إرهابية مختلفة تحت رايته، وكثفت هجماتها على مواقع الحكومة وتقدم على قصف المدن والقرى. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٩، سجلنا ١٦٩ انتهاكاً لنظام وقف إطلاق النار من جانب الجماعات المسلحة غير القانونية، فُقتل ٤١ جندياً سورية وأصيب ٧٤ بجروح، فيما قُتل ثمانية من السكان المدنيين وأصيب ٢٠ مدنياً بجروح متفاوتة الخطورة.

وفي أيار/مايو، سُجلت ٣٣٨ عملية قصف قامت بها الميليشيات، فُقتل ٣٦ جندياً سورية وأصيب ١١٨ بجروح، فيما قُتل ٢٤ مدنياً وأصيب ٣٢ بجروح. وفي ٥ أيار/مايو تحديداً، قُتل خمسة أطفال وامرأة نتيجة قصف بنظام قاذفة صواريخ متعددة من مدينة السقيلية على يد جماعة جيش العزة. وفي ١٥ أيار/مايو، قتلت قذيفة هاون أطلقها إرهابيو هيئة تحرير الشام ثمانية مدنيين، من بينهم طفلان في قرية النيرب في محافظة حلب. وفي الوقت نفسه، في الفترة من أواخر نيسان/أبريل إلى أوائل أيار/مايو، تركز وجود عدد كبير من ميلشيات هيئة تحرير الشام والجماعات المتحالفة معها بالقرب من مدينتي حماة وحلب. وقد حاولت الجماعات المتطرفة ولوج مدينتي السقيلية ومحرده في محافظة حماة اللتين ينتمي أغلب سكانهما إلى الطائفة

القيود الإدارية المفروضة. وقد شهدنا بعض التطورات الإيجابية في إمكانيات الوصول من دمشق، مع إرسال بعثة مؤخرًا إلى الهول في الشمال الشرقي، والموافقات الأخيرة لنشر المساعدات في مناطق من درعا في الجنوب، وأبو الظهور وسنجرار في جنوب شرق إدلب. ولكنني أواصل دعوة جميع الأطراف إلى السماح بوصول المساعدات على نحو آمن ومستمر ودون عوائق إلى جميع الأماكن المحتاجة إليها وفي كل الأوقات وفي سائر أنحاء سورية. وقد أطلع المجلس الأسبوع تلو الآخر، والشهر تلو الآخر، والسنة تلو الأخرى، على المعاناة الإنسانية في سورية. وقد نادينا مراراً تكراراً بحماية المدنيين من أجل كفالة وصول المساعدات الإنسانية وتقييد الأطراف تماماً بالتزامها باحترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وكم مرة أتينا المجلس لإبلاغ الأعضاء عن أحدث الأهوال التي تواجه المدنيين وعدول الأطراف على تنفيذ التزاماتها الأساسية. وأكرر دعوتنا مرة أخرى اليوم. خففوا من وطأة المعاناة. أنقذوا الأرواح. ضعوا حداً للقتال. احترموا القانون.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن للسيد باكين.

السيد باكين (تكلم بالروسية): يركز المركز الروسي للمصالحة بين الأطراف المتنازعة ورصد هجرة اللاجئين الجهود الرئيسية التي يبذلها في الجمهورية العربية السورية على تسوية النزاع تسوية غير عسكرية وعلى تقديم مساعدة شاملة للمواطنين السوريين من أجل العودة إلى ديارهم وإعادة بناء حياة آمنة. وبفضل الجهود المشتركة مع الحكومة السورية، تمكنا من تحقيق تسحن كبير في الحالة في مجالات العمل تلك. والإحصاءات الواردة عن المواطنين السوريين العائدين إلى ديارهم غنية عن البيان. إذ عاد، منذ بداية عام ٢٠١٩ وحده، أكثر من ٢٢٠ ٠٠٠ مواطن سوري إلى ديارهم، أكثر من ٣٠ ٠٠٠ منهم مشردون داخليا وأكثر من ١٩٠ ٠٠٠ منهم لاجئون من الخارج. وأغلبية السوريين يعودون إلى ديارهم من دول مجاورة لسورية. إذ يعود

لجميع الأطراف لتحقيق الاستقرار. وبناء على طلب روسيا، أنشأ الجيش السوري في أيار/مايو وحزيران/يونيه نظاما لوقف إطلاق النار مرتين في إطار تلك الإجراءات. بيد أن عددا من الجماعات المتطرفة في منطقة تخفيف التوتر في إدلب تواصل انتهاك نظام وقف إطلاق النار في كل مرة، حيث تفتح النار على نقاط المراقبة التابعة للقوات المسلحة التركية وكذلك على مواقع القوات الحكومية وعلى البلدات. وما زلنا نرى الإرهابيين يحضرون لأعمال استفزازية مسرحية من أجل إلقاء اللوم على القوات الحكومية بدعوى استخدام الأسلحة الكيميائية ضدهم.

ونرى، نحن الذين نعمل في الميدان، باستمرار تفسيراً أحادي الجانب للأحداث في منطقة تخفيف التوتر في إدلب من جانب عدد من البلدان التي تلوم سورية وروسيا على تصعيد التوترات فيما تغض الطرف في الوقت نفسه عن فظائع الجهاديين وأنشطتهم الإرهابية في المنطقة. ونرفض رفضاً قاطعاً جميع المزاعم المتعلقة بالطابع العشوائي للضربات التي تنفذها القوات الحكومية ضد أهداف في إدلب. ويؤسفنا أن نقول إن المنظمات غير الحكومية المعادية السورية تعتمد نشر هذه المعلومات الزائفة التي لم يتم التحقق منها لتضليل المجتمع العالمي. وبذلك، فإنها تحمي إرهابيي هيئة تحرير الشام. وفي الوقت نفسه، تواصل ميليشيات هيئة تحرير الشام والجماعات الأخرى، التي لا يفهم المجتمع الدولي أنشطتها بشكل صحيح، إعدام الجنود السوريين الأسرى والمدنيين المحليين مثلما فعل إرهابيو تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في تدمر والرقعة. وخلال العامين الماضيين، اختطف مقاتلو هيئة تحرير الشام في منطقة تخفيف التوتر في إدلب ما لا يقل عن ٥٠٠٠ شخص، لا يزال مصيرهم مجهولاً. وقد أعدم المئات دون محاكمة أو دليل.

وفي ضوء الحالة الإنسانية البائسة في المنطقة، تتخذ الحكومة السورية، بالتعاون مع مركز المصالحة الروسي وبدعم من الهلال الأحمر العربي السوري، التدابير اللازمة لتمكين السكان

المسيحية. واستخدم الإرهابيون خلال هجومهم على المواقع الحكومية المركبات الطائرة غير المأهولة والدبابات والشاحنات الصغيرة المزودة بالمدافع الرشاشة الثقيلة، فضلاً عن مركبات التفجيرات الانتحارية.

ولم يتراجع النشاط الإرهابي في منطقة تخفيف التوتر بإدلب في حزيران/يونيه. إذ سُجلت ٣٠٢ من حالات القصف والاستفزاز المسلح من جانب الميليشيات، ولا يزال الجنود والمدنيون السوريون يموتون. وفي ١٧ حزيران/يونيه، قُتل ١١ مدنياً وأصيب ١٥ بجروح من جراء نيران الهاون التي أطلقتها هيئة تحرير الشام على قرية كودة في محافظة حلب. وردا على استفزازات الإرهابيين المستمرة، اضطرت القوات الحكومية لاتخاذ إجراءات دفاعية. ووفقاً لمعلومات موضوعية، ما انفكت الجماعات المسلحة غير القانونية المتحالفة مع هيئة تحرير الشام تقاوم القوات المسلحة السورية في جميع المناطق التي تدور فيها الأعمال القتالية، فضلاً عن أعضاء من إمارة القوقاز، وحرس الدين والحزب الإسلامي لتركستان. وقد صنّف مجلس الأمن جميع هذه الكيانات بوصفها منظمات إرهابية. كما استخدم الجهاديون على نحو متكرر نظم إطلاق صواريخ متعددة لقصف قاعدة حميميم الجوية الروسية، مما شكل تهديداً حقيقياً على حياة القوات الروسية. وقد اضطرت القوات الجوية الروسية للرد موجّهةً ضربات دقيقة على مواقع إطلاق النار ومخزونات الذخيرة والمجموعات الإرهابيين، غير أن ضرباتها قد استهدفت مواقع بعينها خارج المناطق السكانية.

إن الحالة ككل تحت السيطرة والفضل في ذلك يعود كله للإجراءات المنسقة والمشاركة التي اتخذتها روسيا وتركيا، وفقاً للمذكرة الموقعة في سوتشي في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ بشأن استقرار الوضع في منطقة تخفيف التوتر بإدلب. وفي سياق البحث عن سبل لحل مشكلة إدلب، نعمل مع الأتراك بنشاط من أجل التوصل إلى تدابير جديدة وإيجاد حلول مقبولة

المدنيين من مغادرة منطقة تخفيف التوتر في إدلب بصورة لائقة وأمنة وطوعية. وعلى وجه التحديد، أنشئ معبر أبو الزهور في محافظة حلب في ٤ آذار/مارس ٢٠١٨. والمعبر يمكنه استيعاب ١١٠٠ شخص و ٥٠ مركبة يوميا، ولكن جرى تعليق حركة اللاجئين من خلاله حاليا بسبب التهديد الخطير للقصف من جانب الإرهابيين. وقد أنشئ معبر إضافي في سوران في ٢٧ أيار/مايو من هذا العام، يمكنه استيعاب ١٠٠٠ شخص و ٥٠ مركبة يوميا. ومنذ أن بدأت عملية نقاط العبور، غادر أكثر من ٤٤٠٠٠ شخص منطقة تخفيف التوتر في إدلب، بما في ذلك أكثر من ١٤٠٠٠ امرأة و ٢٠٠٠٠ طفل.

ووفقا لما لدينا من معلومات، فإن ما بين ٤٠٠٠٠ و ٨٠٠٠٠ من النازحين جاهزون لمغادرة منطقة تخفيف التوتر في الوقت الحاضر. وقد جرى تهيئة العدد المطلوب من الأماكن اللازمة لاستقبالهم في مراكز إيواء النازحين في محافظات حماة وحمص ودير الزور. والحكومة السورية على استعداد لاستخدام جميع القدرات المتاحة لضمان تهيئة الظروف اللازمة لتمكين السكان المدنيين من العودة من منطقة تخفيف التوتر في إدلب. وقد تمكن نحو ١٥٠٠٠ سوري الذين غادروا مخيم الركبان للاجئين، فضلا عن ممثلي الأمم المتحدة الذين أُتيحت لهم الفرصة للتحديث مع المواطنين السوريين العائدين إلى محافظتي حمص وحماة، من أن يشهدوا بأنفسهم أن الحكومة السورية هيأت ظروف عيش مناسبة لمواطنيها.

وعموما، فإن التعاون بين البلدين الضامنين يُمكننا من التصدي بفعالية للمنظمات الإرهابية الدولية على الأراضي السورية وإبقاء الحالة في مناطق الشمال الغربي تحت السيطرة. ونود أن نشير إلى الجهود النشطة لزملائنا الأتراك لدعم نظام وقف إطلاق النار في المنطقة المنزوعة السلاح في إدلب.

وأود التأكيد على أن الإجراءات التي يتخذها مركز المصالحة الروسي تجري بدقة ضمن إطار تنفيذ المذكرة الروسية - التركية

لتحقيق الاستقرار في منطقة تخفيف التوتر في إدلب وفي إطار الاتفاقات التي تم التوصل إليها خلال المشاورات الجارية مع تركيا وإيران في سياق مسار أستانا. وجميع الجهود التي تبذلها الدول الضامنة لمسار أستانا تستهدف تنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) لصالح استعادة الحياة الطبيعية في سورية. ومع ذلك، أود أن أوجه انتباه المجلس إلى أن أي اتفاقات بشأن وقف الأعمال العدائية لا يمكن أن تسري على مكافحة التنظيمات الإرهابية، أينما وُجدت. ونعتقد أن السبيل الوحيد لإعادة بناء سورية يتمثل في القضاء نهائيا على الإرهاب، بما في ذلك في منطقة تخفيف التوتر، وفي عودة النازحين واللاجئين إلى ديارهم وإعادة إعمار البلد بعد انتهاء النزاع.

الرئيس: أشكر السيد باكين على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيد ليلي.

السيد ليلي (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر المجلس على إتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة إعلامية بشأن الحالة الإنسانية في شمال غرب سورية. وأود بصفة خاصة أن أشكر ممثلي الكويت وألمانيا وبلجيكا على استعدادهم لاستضافتي هنا اليوم.

استمعنا إلى ما قاله وكيل الأمين العام لوكوك بشأن الحالة الإنسانية الخطيرة في شمال غرب سورية. وتنفذ منظمتي، الجمعية الطبية السورية الأمريكية، حاليا عمليات إيغاثة طبية في محافظات إدلب وحماة وحلب. ونحن ندير ٣٥ مرفقا طبيا، ما بين مستشفيات كبيرة وعيادات المتنقلة، ولدينا حوالي ٢٠٠٠ موظف في الميدان. ويعمل الأطباء والمرضى والقابلات وموظفو الدعم الشجعان هؤلاء بلا كلل من أجل توفير الرعاية المنقذة للحياة لمن هم في حاجة إليها. ومنذ بداية النزاع، قدمت منظمتي ١٤ مليون خدمة طبية. وعلى مر السنين، ساعدنا أناسا يؤمنون بديانات مختلفة عديدة ومن مختلف الانتماءات السياسية. وفي سياق عملنا، فإننا نسعى إلى التقيد بالمبادئ الإنسانية ومساعدة جميع السوريين المحتاجين.

أعقاب الهجوم الوحشي على الغوطة الشرقية في العام الماضي، والذي شهد استهداف ١٣ مرفقا صحيا بصورة منهجية على مدار ٤٨ ساعة. وقد فقدنا أربعة زملاء لنا في ذلك الهجوم. وبعد ذلك الهجوم، رأوا أنه سيجري استهداف مرافقهم لا محالة، بصرف النظر عما إذا كانوا قد تشاركوا الإحداثيات أم لا. ومع ذلك وبعد أيام فقط من مشاركة تلك الإحداثيات، استُهدف مستشفى في ناحية عربين بقبلة خارقة للتحصينات، سقطت بشكل مباشر على أحد المرضى في غرفة الطوارئ. وفي سياق الهجوم الجاري حاليا في الشمال الغربي، استُهدفت تسعة مرافق مختلفة كان قد جرى تحييدها - تسعة مرافق. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ثلث المرافق التي استهدفتها الضربات الجوية قد سُيدت قبل الحرب، مما يعني أن مواقعها كانت معروفة بالفعل. وي طرح ذلك السؤال التالي: أين هي المساءلة؟ هل فقدنا قدرتنا على الغضب؟

منذ شهر نيسان/أبريل ٢٠١٨، عندما قامت العديد من المنظمات بتحييد مرافقها، لم يتم استكمال تحقيق واحد. وبدلاً من السعي للحصول على أجوبة وتحقيق المساءلة، سعى بعض أعضاء المجلس بدلاً من ذلك إلى تأخير الآلية وتشيت انتباهها وتشويه سمعتها. ولكن ذلك لم يؤد سوى إلى إلحاق المزيد من الضرر بمصداقية هذه المؤسسة، وهو لا يؤدي إلا تفاقم معاناة الشعب السوري. لقد وصلنا الآن إلى مرحلة لم يعد فيها الأطباء والعاملون في المجال الإنساني في الميدان يثقون في الآلية. فقد قاموا بدورهم في الاتفاق، معرضين أنفسهم بذلك لخطر كبير. ألا يستطيع المجلس مقابلتهم في منتصف الطريق؟ فلا ينبغي أن نتركهم يشعرون أنهم بمفردهم أو أننا تخلينا عنهم. وهناك خطوات يمكن اتخاذها لتحسين كل من العملية والآلية الحالية. وينبغي أن ينظر أعضاء المجلس في منح محقق لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية والآلية الدولية

إن الحالة الأمنية في شمال غرب سورية ماضية في التدهور. والهجمات المنهجية على مرافق الرعاية الصحية شديدة للغاية. وكما قال وكيل الأمين العام، فقد وقع أكثر من ٣٠ هجوما على قطاع الرعاية الصحية منذ نهاية نيسان/أبريل. وقبل أيام فقط، وحسبما ذكر، قُتل ثلاثة من عمال الإسعاف إثر الاستهداف المباشر لسيارة الإسعاف التي كانت تقلهم في غارة جوية. وتحد هذه الهجمات بدرجة كبيرة من قدرة النظام الصحي في وقت تُثقل فيه كاهله بالفعل بالاحتياجات الصحية الكبيرة لأعداد كبيرة من السكان المدنيين. واستقبلت مرافق الجمعية الطبية السورية الأمريكية وحدها أكثر من ٢٠٠٠ ٢ مدني مصاب. وفي الوقت نفسه، أدى تعليق الخدمات الروتينية مثل اللقاحات إلى زيادة خطر تفشي الأمراض، بما في ذلك الحصبة والتهاب السحائي، بدرجة كبيرة. وإن كان ثمة كلمة واحدة يمكن أن تجسد الواقع الراهن للمدنيين في إدلب، فإنها المعاناة - المعاناة البشرية الهائلة.

ولا يمكننا أن نناقش الهجمات على قطاع الرعاية الصحية دون تسليط الضوء على استخدام آلية التحييد. لقد كانت منظمتي من بين المنظمات التي حيدت العديد من مرافقها في نيسان/أبريل ٢٠١٨ من خلال العمل بشكل وثيق مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وغيرها من المنظمات غير الحكومية لبناء الثقة وتحقيق توافق في الآراء على أن المنظمات غير الحكومية وموظفيها الميدانيين سيوفرون جميع المعلومات اللازمة، فيما سيكفل المكتب تنفيذ الآلية على الوجه الصحيح.

ومن المهم مناقشة السياق هنا. فعلى مدى سنوات، شجعت المنظمات غير الحكومية على مشاركة إحداثيات مرافقها من أجل الحد من خطر استهدافها من قبل أطراف النزاع. وكانت هناك مقاومة من قبل الموظفين الميدانيين، الذين قالوا إن السكان المحليين سيحملونهم المسؤولية في حالة استهداف تلك المرافق. ولم يوافق الأطباء أخيرا على مشاركة الإحداثيات إلا في

في ظل حكم جماعات على غرار هيئة تحرير الشام. وتتجلى أفضل طريقة في توفير هذا الدعم في القيام بالأنشطة الإنسانية وتحقيق الاستقرار.

منذ وقت ليس ببعيد، أتذكر حديثي مع طبيب من إدلب بعد وقت قصير من تعليق العديد من المانحين للمعونة المقدمة إلى مناطق الشمال الغربي بسبب المخاوف من تحويل مسار هذه المعونة. فقد دعا بحماس إلى مواصلة دعم العاملين في المجال الإنساني. وقال إن هيئة تحرير الشام أخبرت الناس بأنهم وحدهم وأن العالم تخلى عنهم وبأن هيئة تحرير الشام موجودة لمساعدتهم. وكعاملين في المجال الإنساني، نقول إن هذا غير صحيح. ونقول للناس إننا موجودون لمساعدتهم وأن المانحين من جميع أنحاء العالم مستعدون لدعمهم. ولا نفرض أيديولوجية معينة ولا شروطا. ونحن موجودون لمساعدة ودعم الناس. ويوضح هذا المثال تمامًا أهمية دعم العاملين في المجال الإنساني. إنهم بمثابة منارات للأمل في سياق نزاع قائم للغاية. ويجب أن نعمل جميعًا معًا لدعمهم وحمايتهم وضمان توفر الموارد المالية الكافية لهم للقيام بعملهم.

أشكركم مرة أخرى، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن اليوم. وآمل أن تتمكن معًا من العمل من أجل مستقبل يعمه السلام في سورية.

الرئيس: أشكر السيد ليلي على إحاطته.

وأود أن ألفت انتباه المتكلمين مجدداً إلى الفقرة ٢٢ من المذكرة الرئاسية S/2017/507، التي تشجع جميع المشاركين في جلسات المجلس على الإدلاء ببياناتهم في غضون خمس دقائق أو أقل، وذلك بما يتماشى مع التزام مجلس الأمن بالاستفادة بطريقة أكثر فعالية من الجلسات المفتوحة

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

المحايدة والمستقلة حق الوصول إلى البيانات أو في الإذن بإيفاد بعثة لتقصي الحقائق للتحقيق في الهجمات.

أود أيضاً أن أناقش بإيجاز الاستجابة الإنسانية الميدانية. فاستجابة المانحين للهجوم الأخير أقل بكثير من المطلوب. فقد أسفر الهجوم عن نزوح ما لا يقل عن ٣٣٠.٠٠٠ شخص آخرين، لم يجر استقبال سوى ١١٠.٠٠٠ منهم في مخيمات النازحين. ومع ذلك، خصصت فرقة العمل المعنية بالوصول إلى المساعدة الإنسانية ما يكفي من الأموال لخمسة آلاف وحدة إيواء جديدة فقط. فلتأكدوا من أن السكان المدنيين يشعرون بأن المجتمع الدولي تخلى عنهم تماما. فكيف يمكن للمرء أن يلومهم؟ ولا يمكن للأطباء مساعدة المرضى عندما لا يكون لديهم لوازم أساسية، مثل مواد التخدير وأدوات الجراحة. ولا يمكن الوصول إلى الأشخاص في المناطق النائية عندما لا يتوفر ما يكفي من الأموال لتمويل عمل العيادات المتنقلة. ويجب على المجتمع الدولي ألا يكتفي بالعمل معاً سعياً لإحلال السلام في سورية ومنع استمرار جميع الأطراف في انتهاك القانون الدولي الإنساني، بل أن يستخدم أيضاً موارده المالية للمساعدة في تخفيف معاناة جميع السوريين.

وفيما يتعلق بموضوع هيئة تحرير الشام والتطرف في شمال غرب سورية، فهذه مسألة مهمة للغاية يجب على المجلس النظر فيها. وأعمال خطف وتعذيب العاملين في المجال الإنساني التي ترتكبها الجماعات المسلحة للحصول على فدية هي أمر مثير للقلق ويجب معالجته، وكذلك استهداف الجماعات المسلحة للسكان المدنيين في مدينة حلب. ولكن اسمحو لي أن أكون واضحا: إن مكافحة الإرهاب لا تتم من خلال قصف المناطق المدنية واستهداف البنية التحتية المدنية. فالمعانة الإنسانية المترتبة على ذلك هي التي تغذي الإرهاب. ألم نتعلم ذلك على مر السنين؟ إن أفضل طريقة لمحاربة الإرهاب هي بدعم السكان المدنيين الذين يتوقون للعيش في سلام وحرية، وليس

التي تم الإبلاغ عن إحدائها بموجب آلية التحييد. ونشير إلى القرارين ٢٢٨٦ (٢٠١٦) و ٢٤٢٧ (٢٠١٨) اللذين يدينان الهجمات على المستشفيات والمدارس على التوالي.

وبينما ندين بشدة الهجمات التي ترتكبها الجماعات التي صنفها مجلس الأمن باعتبارها إرهابية، ولا سيما هيئة تحرير الشام، فإننا نذكر جميع الأطراف بأن جهود مكافحة الإرهاب لا يمكن أن تعفي جميع الأطراف من التزاماتها المترتبة عليها بموجب القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك حماية المدنيين واحترام مبدأي التمييز والتناسب. ونكرر دعوتنا إلى استمرار تنفيذ ترتيبات وقف إطلاق النار الواردة في مذكرة التفاهم الروسية التركية التي جرى التوصل إليها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. كما نكرر دعوتنا إلى وقف الأعمال العدائية على نطاق البلد، وفقاً للقرار ٢٤٠١ (٢٠١٨). وندعو إلى طفرة في الجهود الدبلوماسية من جانب الأطراف الفاعلة الرئيسية لتحقيق الاستقرار بشكل عاجل ووقف تصعيد الحالة.

وبينما تطلب الأمم المتحدة توفير إمكانية الوصول منذ عدة أشهر، لم يتم التوصل إلى اتفاق بعد بشأن قافلة ثالثة توجد حاجة ماسة إليها في مخيم الركبان. وهذا أمر غير مقبول ويجب أن تكون الأمم المتحدة وشركاؤها قادرين على تقديم المساعدة للباقيين في المخيم. ويجب أن يكون السكان قادرين على اتخاذ قرار مستنير فيما إذا كان يجب مغادرة المخيم من عدمه بطريقة طوعية وأمنة وكريمة. وبالنسبة لأولئك الذين هم على استعداد لمغادرة المخيم، يجب توفير معايير الحماية الرئيسية. ويشمل ذلك توفير إمكانية الوصول المنتظم والمستمر طوال فترة الانتقال من المخيم إلى وجهاتهم النهائية.

ولا تزال الحالة في مخيم الهول مقلقة للغاية. فهو مكتظ وتواجه الوكالات الإنسانية والشركاء الذين يعملون هناك ظروفًا صعبة. وثمة حاجة إلى تحسين سبل الوصول إلى السكان الذين يزيد عددهم على ٧٠.٠٠٠ شخص، ٩٠ في المائة منهم من

السيد هويسغن (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): إذا قمتم، سيدي الرئيس، بتشغيل الساعة الرملية مرة أخرى، فسندري بمزيد من الوضوح أننا نتحدث في غضون مدة الخمس دقائق.

سأدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الثلاث المشاركة في الصياغة: الكويت وألمانيا وبلجيكا. وأود أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على المعلومات التي قدموها اليوم عن الحالة الإنسانية في سورية. ونعرب عن امتناننا واحترامنا العميق لجميع العاملين في المجالين الإنساني والطبي في جميع أنحاء سورية، وخاصة أولئك الذين يعملون في بيئة صعبة للغاية في إدل ب وحولها.

كما قال الأمين العام في الأسبوع الماضي، فإن الحالة في إدل ب خطيرة للغاية ومرة أخرى، يدفع المدنيون ثمنًا باهظًا. لقد اجتمع المجلس في مناسبات عديدة، كان آخرها الأسبوع الماضي (انظر S/PV.8553) لمعالجة هذه الحالة. وسمعنا مرارًا وتكرارًا التقييم الواضح للأمم المتحدة بأن أي هجوم عسكري واسع النطاق سيؤدي إلى حدوث كارثة إنسانية في سورية والمنطقة. ووجه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مرة أخرى اليوم انتباه المجلس إلى استمرار التدهور في الحالة الإنسانية في شمال غرب سورية نتيجة لاستمرار الغارات الجوية والقصف وما تردد عن استخدام البراميل المتفجرة. وإننا ندعو إلى حماية ٣ ملايين مدني يعيشون في المنطقة وندين فقدان أرواح المدنيين الأبرياء. ويواجه النازحون البالغ عددهم ٣٥٠.٠٠٠ شخص، والذين لم يعد أمامهم خيار سوى الفرار من أعمال العنف، وضغًا شديد الصعوبة. وهؤلاء الأشخاص هم من بين أضعف الفئات. فقد نزح العديدون منهم عدة مرات أو يواجهون الانفصال عن أسرهم في رحلة الفرار من العنف.

إن الهجمات على التحتية المدنية، بما في ذلك المدارس ومرافق الرعاية الصحية، على مدى الأسابيع القليلة الماضية تثير قلقًا بالغًا، وخاصة تلك التي تعرضت لها مرافق الرعاية الصحية

جهوده الرامية إلى التوصل إلى تسوية سياسية شاملة وذات مصداقية في سورية على أساس القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف لعام ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق).

السيد نيينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر وكيل الأمين العام مارك لوكوك والسيد ديفيد ليلي، على إحاطتهما. ونشكر اللواء باكين، رئيس مركز المصالحة الروسي، على إحاطته بشأن آخر تطورات الحالة في سورية. أود الإشارة إلى أن المعلومات التي قدمها المختص الروسي ترد في نشرات وزارة الدفاع الروسية بشأن مناطق التهدة التي نوزعها بانتظام على أعضاء مجلس الأمن.

وبالنظر إلى الإحاطة التي قدمها اللواء باكين، فإننا لن نتكلم بالتفصيل اليوم، خاصة لأننا ناقشنا الحالة الإنسانية في سورية الأسبوع الماضي (انظر S/PV.8553). غير أننا اضطررنا إلى استخلاص أن المعلومات التي يقدمها المنتدى الأعلى الذي هو مجلس الأمن تتناقض أحياناً مع التقارير العملية الواردة مباشرة من مناطق تخفيف التوتر، التي تشهد محاولات لتسييس الملف الإنساني السوري.

وعموماً، فإن الوقت قد حان لوقف تطبيق معايير مزدوجة بشأن ما يجري في سورية. لقد قال السيد ليلي اليوم أن أهالي إدلب يشعرون بأنه قد تم التخلي عنهم. لم يتم التخلي عنهم. إنهم محتجزون كرهائن من قبل إرهابيي هيئة تحرير الشام. ونحن نسمع باستمرار عن معاناة نازحين في مخيم الركبان، ولكن لم نسمع سوى القليل عن مخيم الهول، حيث الحالة الإنسانية حرجة. وقد سألنا بالفعل لماذا لم ينظر المجلس في الحالة التي حى فيها ما يسمى بالتحالف الباغوز وهجين من على وجه الأرض. ففي الربع الأول من عام ٢٠١٩ وحده توفي أكثر من ٢٠٠ ١ شخص ودمرت البنية التحتية المدنية، بما في ذلك المستشفيات والمدارس، نتيجة للغارات الجوية الشاملة التي شنها التحالف على بلدة الباغوز الفوقاني في محافظة دير الزور. وكل ذلك

النساء والأطفال، الذين لديهم شواغل حماية خاصة. وندعم جميع الجهود المبذولة لتوفير الحماية الكافية لجميع الفئات الضعيفة، بمن في ذلك الأطفال الذين يُشتبه في ارتباطهم بالجماعات المسلحة. ويجب معاملة هؤلاء الأطفال أولاً وقبل كل شيء كضحايا.

منذ اندلاع النزاع قبل تسع سنوات، شهدت سورية وشعبها بعضاً من أخطر الجرائم التي ينص عليها القانون الدولي. ولا يمكن تحقيق سلام دائم من دون تحقيق العدالة والمساءلة. ونحن نلتزم التزاماً راسخاً بمكافحة الإفلات من العقاب. وفي هذا السياق، نحدد دعمنا لعمل الآلية الدولية المحايدة المستقلة.

ولا يزال ملايين اللاجئين في الخارج. وفيما يتعلق بعودة اللاجئين، فإن موقفنا لم يتغير. ويجب أن تكون جميع عمليات العودة آمنة وطوعية وكرامة. ويظل عشرات الآلاف من السوريين محتجزين أو مفقودين أو مجهولي المصير. وقد اتخذ المجلس مؤخراً القرار ٢٤٧٤ (٢٠١٩)، وهو أول قرار لمجلس الأمن بشأن الأشخاص المفقودين في النزاع المسلح.

ولهذا القرار صلة خاصة بالحالة في سورية اليوم. فأسر الأشخاص المحتجزين أو المفقودين يستحقون معرفة مصير ذويهم. إننا ندعو إلى التعجيل بإحراز تقدم ملموس بشأن هذه المسألة.

ولا يزال إيصال المساعدات الإنسانية يشكل تحدياً. ونود تذكير جميع أطراف النزاع بالفقرة ١ من القرار ٢٤٤٩ (٢٠١٨)، التي تقول إن المجلس "يهيب بجميع الأطراف أن تكفل تقديم المساعدة الإنسانية القائمة على المبادئ والمستمرة والمحسنة إلى سورية في عام ٢٠١٩". وعلى الأطراف أن تمتثل لالتزاماتها في ذلك الصدد.

وأخيراً، نعيد التأكيد على دعمنا الكامل للمبعوث الخاص بيدرسن، الذي سنسمع منه في غضون بضعة أيام، في إطار

الأمن وعضوا في مجموعة أستانا الثلاثية على السواء، وهي التي فعلت أكثر من أي صيغة أخرى من أجل التهدئة والقضاء على التهديد الإرهابي وتوسيع نطاق المساعدة الإنسانية والمضي قدما بالعملية السياسية. وفيما يتعلق بالعملية السياسية، يسرنا ملاحظة مستوى التعاون الذي أرسى مؤخرا بين السلطات السورية ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، السيد بيدرسن. ونأمل في أن يساعد الحوار بين الأمم المتحدة ودمشق على إطلاق عملية سياسية مستدامة، بقيادة سورية ويملكها السوريون، بمساعدة الأمم المتحدة، وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وقرارات مؤتمر الحوار الوطني السوري في سوتشي. ندعو جميع الأطراف المعنية إلى توحيد جهودها من أجل تحقيق استقرار الحالة في سورية والعمل معا من أجل القضاء على الإرهاب والاضطلاع بالتعمير بعد انتهاء النزاع ومساعدة اللاجئين والنازحين على العودة إلى ديارهم. فمن شأن تعزيز الجهود في هذه المجالات أن يساعد على إعطاء الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص، السيد بيدرسن، زخما كبيرا.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام لوكوك على إحاطة أخرى بالغة الواقعية.

لقد مرت مائة وتسع وثلاثون يوما منذ وصول آخر قافلة مساعدة إنسانية للأمم المتحدة والهلل الأحمر العربي السوري إلى مخيم الركبان في أوائل شباط/فبراير - ١٣٩ يوما لم يول فيها أي اهتمام لدعوة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للتخفيف من المعاناة. ومنذ شباط/فبراير، لم يوافق نظام الأسد على الطلبات المتعددة من الأمم المتحدة لإيصال دفعة ثالثة من المعونة الإنسانية إلى الركبان، حيث تزداد الحالة التي تفيد بها التقارير عن تضاؤل الإمدادات الغذائية سوءا. ومن غير المقبول أن يمنع النظام إيصال المعونة الإنسانية كوسيلة لإرغام المدنيين على الفرار من المخيم وتعزيز ادعاءاته بأن الظروف الإنسانية

معلومات متاحة للكل. وبالطبع يمكننا، مرة أخرى، أن نذكر الرقة كذلك، التي سويت بالأرض.

وقد سمعنا مرارا وما زلنا نسمع نداءات موجهة من أعضاء المجلس بشأن ضرورة الالتزام بمذكرة سوتشي المؤرخة في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. إننا بالتأكيد لم نتخل عنها، كما أكد رئيس مركز المصالحة الروسي اليوم. فالمذكرة تنفذ، وهي تؤكد بوضوح أهمية مكافحة الأنشطة الإرهابية. وسأقولها مرة أخرى. كل الأعمال العسكرية تهدف حصرا إلى القضاء على بؤر الإرهاب. ونود أن نشدد مرة أخرى على أن القوات المسلحة السورية والقوات الجوية الروسية لا تهاجم إلا الأهداف الإرهابية التي تؤكدتها المعلومات الاستخبارية. وفي ذلك الصدد، نحث الأمانة العامة والوكالات المتخصصة للأمم المتحدة، بما في ذلك منظمة الصحة العالمية، مرة أخرى على عدم التسرع في تقديم معلومات غير مؤكدة. وينبغي للبيانات أن تؤخذ من مصادر موثوقة غير ميسية، وينبغي دائما تمحيصها للتأكد من صحتها، بما في ذلك ما إذا كانت الهياكل الأساسية التي يزعم أنها تعرضت للهجوم هوجمت من خلال عملية تفادي التضارب. وللأسف، لا تزال لدينا شكوك جدية حول مصداقية تلك المصادر والمنهجية التي تستخدمها للتحقق.

ولا يزال يساورنا القلق إزاء الحالة على الضفة الشرقية من نهر الفرات في منطقة التنف، المحتلة بشكل غير قانوني من قبل الولايات المتحدة. ونود أن نشير مرة أخرى إلى أن السلطة القائمة بالاحتلال مسؤولة، بموجب اتفاقيات جنيف، عن سكان الأراضي المحتلة. وغني عن القول إنه ينبغي للمجلس أن يولي اهتماما خاصا بحالة النازحين في مخيم الهول في محافظة الحسكة، التي لا تخضع لسيطرة السلطات السورية.

وفي الختام، أود أن أشدد على أن موقف روسيا لا يزال من دون تغيير. وسواصل بذل كل جهد لاستعادة السلام في سورية بصفتنا الوطنية وبوصفنا عضوا دائم العضوية في مجلس

عليها، بما في ذلك من الأردن، ووفقاً للقرار ٢٤٤٩ (٢٠١٨). لا وجود لبديل عن عمليات الأمم المتحدة عبر الحدود، وهي أكثر الطرق شفافية وفعالية وهي ضرورية لإيصال المساعدات الإنسانية إلى من هم في أمس الحاجة إليها - أشخاص مثل ال ٣ ملايين مدني في إدلب الذين، وفقاً لما ذكره السيد لوكوك، يعتمدون اعتماداً تاماً على المعونة التي توصلها الأمم المتحدة عبر الحدود بموجب القرار ٢٤٤٩ (٢٠١٨).

وبالانتقال إلى الحالة في إدلب، فإن الولايات المتحدة جزءة من تصعيد متعمد آخر للضربات الجوية في شمال غرب سورية من قبل القوات السورية على مدى الأسبوع الماضي، على الرغم من النداءات المتكررة من قبل أعضاء المجلس، والأمين العام وغيره من كبار مسؤولي الأمم المتحدة، إلى التهدئة الفورية. ولا تزال الولايات المتحدة تشعر بقلق بالغ إزاء احتمال أنه من دون العودة الفورية والكاملة لجميع الأطراف إلى خط اتفاق وقف إطلاق النار بموجب اتفاق سوتشي ٢٠١٨ وإعادة تفعيل اتفاقات التهدئة، فإن الظروف الإنسانية في إدلب وشمال غرب سورية قد تتجاوز قريباً قدرة الأمم المتحدة على القيام باستجابة إنسانية. والولايات المتحدة تأخذ ملاحظات وكيل الأمين العام عن حالة آلية تفادي التضارب مأخذ الجد. فأني هجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية، بما في ذلك المدارس والمرافق الطبية، تشكل تجاوزات، بغض النظر عما إذا كانت جزءاً من آلية الأمم المتحدة لتفادي التضارب.

ولا ينبغي لهذا حتى أن يقال، ناهيك عن أن يكرر في جلسة تلو الجلسة. وعندما يتعلق الأمر بشمال غرب سورية، فمن الواضح لمن السيطرة على المجال الجوي، وبالتالي عليه المسؤولية عن الهجمات التي شنت على مواقع تفادي التضارب. ولذلك فإن الولايات المتحدة تحت روسيا على إعطاء الأمم المتحدة والمجلس ضماناً بأنها ستتقيد بجميع التزاماتها تجاه آلية

في سورية في طريقها إلى الاستقرار. وتبرهن إحاطة وكيل الأمين العام لوكوك اليوم على أن هذا أبعد ما يكون عن الحقيقة.

إن الولايات المتحدة تجدد دعوتها لنظام الأسد إلى الموافقة على طلب الأمم المتحدة إرسال قافلة ثالثة إلى الركباني على الفور. ويجب عليه كذلك السماح بإيصال مساعدة إنسانية منتظمة غير مقيدة إلى الركباني ما دام هناك نازحون في المخيم. وعلاوة على ذلك، تدعو الولايات المتحدة الاتحاد الروسي إلى ضمان امتثال نظام الأسد لطلبات الأمم المتحدة بالموافقة على إرسال قافلة ثالثة، علاوة على رفع الحصار العسكري الروسي والسوري المفروض على وصول السلع التجارية إلى مخيم الركباني.

وتدعم الولايات المتحدة الجهود الرامية إلى تيسير المغادرة الطوعية والأمنة والكرامة والمستنيرة لمخيم الركباني، مقترنة بإيصال المزيد من المساعدات إلى المخيم. ونحن على استعداد لتقديم ضمانات أمنية لقوافل الأمم المتحدة الإنسانية إلى الركباني. إن أي اتهام بأن الولايات المتحدة مسؤولة عن عرقلة إيصال المعونة الإنسانية إلى الركباني عار تماماً عن الصحة. وعلى الرغم من أن الآلاف من المدنيين قد غادروا بالفعل الركباني إلى مراكز إيواء بديلة في حمص بسبب الظروف الإنسانية المزرية، فإن الولايات المتحدة لا تعتبر العودة طوعية إذا كان الناس يغادرون المخيم لأنهم لا يتلقون ما يحتاجون إليه من غذاء ومياه وأودية وأموى للبقاء على قيد الحياة. إننا نشجع نظام الأسد تشجيعاً قوياً على السماح بوصول الأمم المتحدة من دون عوائق إلى سكان الركباني من اللحظة التي يغادرون فيها مخيم الركباني وحتى وصول ديارهم أو الوجهة التي يختارون.

ويجب على مجلس الأمن أن يدعم استمرار الإذن بإيصال المعونات عبر الحدود بموجب القرار ٢٤٤٩ (٢٠١٨). وتدعو الولايات المتحدة كل عضو من أعضاء المجلس، وشركاءنا الإقليميين، إلى كفالة أن تتمكن الأمم المتحدة من تنفيذ إيصال المعونة عبر الحدود بحرية عبر جميع المعابر الحدودية المتفق

كما تشعر الولايات المتحدة بالقلق إزاء تزايد الدلائل على أن النظام يخطط لفرض كامل السيطرة على المنطقة وإزاء تنامي الشعور بالإحباط لدى المجتمعات المحلية في درعا والقنيطرة، إذ تقوم قوات استخبارات النظام بتوسيع نطاق سيطرتها عبر المنطقة وإقامة نقاط التفتيش في درعا. والتقارير عن الاغتيالات، وعمليات الاختطاف، وسوء تقديم الخدمات الأساسية، والتجنيد الإجباري كلها تدعو للتشكيك في دور روسيا باعتبارها وسيطا جديرا بين الشعب السوري وقوات النظام لتحسين الأمن والظروف المعيشية في الجنوب.

وأخيرا، تود الولايات المتحدة أن تشكر السيد ديفيد ليلي، المدير التنفيذي للجمعية الطبية السورية الأمريكية، على حضوره معنا اليوم وعلى إحاطته الإعلامية الهامة والمثيرة للقلق إلى المجلس. إن شبكة المهنيين الطبيين والمرافق الصحية للجمعية الطبية السورية الأمريكية خط حياة حقيقي للملايين من الناس في شمال غرب سورية. ونحن في المجلس يجب أن نحميهم، والمجتمع المدني والسكان المدنيين من أي هجمات أخرى يشنها نظام الأسد وحلفاؤه.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية، بدءا بمارك لوكوك على إحاطته الإعلامية المفيدة جدا. وأشيد بأفرقة على عملها الرائع في الاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية في سورية. وأود أيضا أن أشكر المدير التنفيذي للجمعية الطبية السورية الأمريكية على إحاطته الإعلامية المستنيرة جدا. ومن الواضح أننا نشهد في واقع الأمر كارثة إنسانية أخرى في شمال غرب سورية. كما نخطط علما بالمعلومات التي قدمها مركز المصالحة الروسي المعني بسورية. والآن أكثر من أي وقت مضى، يجب أن نركز جهودنا على ثلاث أولويات، وهي المحافظة على وقف إطلاق النار في إدلب، واحترام القانون الإنساني الدولي، والسعي من أجل إلى التوصل إلى حل سياسي دائم.

تفادي التضارب وكفالة أن تتصرف القوات السورية كذلك مع الامتثال التام لترتيبات تفادي التضارب.

ويمكن للاتحاد الروسي - بل يجب عليه - أن يفعل المزيد من أجل استعادة السلام والتوصل إلى حل سياسي للنزاع. وللأسف، فإن سجل الاتحاد الروسي مركز المصالحة الروسي المعني بسورية بشأن التهدة والمصالحة غني عن البيان - فهذا اتفاق آخر تم التوصل إليه بوساطة روسية، وهذا اتفاق آخر تم التوصل إليه بوساطة روسية يُضرب به عرض الحائط لتحقيق مصالح عسكرية وسياسية.

والحالة في إدلب تتفاقم. وقد قُتل الآلاف في العام الماضي خلال الهجوم المشترك الذي نفذه النظام وروسيا في الغوطة الشرقية - وهي منطقة سابقة من مناطق تخفيف التوتر المحمية بموجب اتفاق أستانا - والحالة في جنوب غرب سورية آخذة في التدهور على الرغم التوصل إلى اتفاق للمصالحة هناك بوساطة روسية مع المجتمعات المحلية. وتشعر الولايات المتحدة بالقلق لأن الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإنسانية، على الرغم من استعادة النظام للسيطرة - بمساعدة روسية باستخدام القوة العسكرية الغاشمة - على مناطق مثل الغوطة الشرقية وجنوب غرب سورية، لا تزال تكافح من أجل الوصول إلى تلك المواقع. وفي غضون ذلك، ما زالت إمكانية حصول المدنيين على الكهرباء ومياه الشرب المأمونة في المناطق متقطعة.

فقد أصبحت الغوطة الشرقية وجنوب غرب سورية من النقاط السوداء لانعدام المعلومات بسبب خوف السكان من أن يؤدي بهم تبادل المعلومات إلى الاحتجاز في معتقلات النظام. بيد أن الولايات المتحدة على علم بالتقارير التي تفيد بأن نظام الأسد ينشر شبكة واسعة من نقاط التفتيش الاستخباراتية التي تقوم فيها قوات النظام بإيقاف المدنيين وتجنيدهم قسرا، في انتهاك لاتفاقات المصالحة التي تم التوصل إليها بوساطة روسية.

للنظام بغية استرجاع المناطق الواقعة خارج سيطرته بالقوة، تشكل جرائم حرب. وأكرر الملاحظات التي أدلى بها زميلي ممثل ألمانيا: تلك الجرائم لن يفلت مرتكبوها من العقاب. وعلاوة على ذلك، نحيط علما بالرسالة الموجهة من الأمم المتحدة إلى الاتحاد الروسي ومنتظر رد روسيا. ويجب أن نفهم ماذا سيعني ذلك بالنسبة لنظام الأمم المتحدة لتفادي التضارب.

وبالإضافة إلى حماية المدنيين فإن الأولوية المطلقة الأخرى هي ضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل فوري وآمن ومأمون وشامل وبدون عراقيل إلى جميع مناطق سورية. وأذكر بأن المعونة الإنسانية يجب أن تصل إلى من هم في أمس الحاجة إليها. وفي هذا السياق، فإن الهيكل الإنساني السوري بأكمله - الذي وضعته الأمم المتحدة من أجل تلبية احتياجات أشد الفئات ضعفا من السوريين من خلال أكثر القنوات فعالية - يجب الحفاظ عليه. ومن الأمور الملحة أيضا أن يتم على الفور نشر قافلة جديدة للمعونة في مخيم الركبان. وهذا أمر حيوي. كما ندعو الذين لديهم الوسائل اللازمة للقيام بذلك إلى ممارسة الضغط اللازم على النظام لكفالة وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى جميع المناطق الخاضعة لسيطرته، لا سيما إلى الأراضي التي استرجعها في عام ٢٠١٨ في جنوب غرب البلد وفي الغوطة الشرقية. والموافقة على ٦٠ في المائة فقط من الطلبات المتعلقة بتيسير الوصول التي قُدمت إلى النظام السوري خلال شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو أمر غير مقبول. وأخيرا، أود أن أشير إلى مخيم الهول، الذي من الضروري أن تستفيد فيه الأمم المتحدة من تيسير الوصول بصورة مستدامة ومباشرة وفعالة قدر الإمكان من أجل تقديم المساعدة إلى السكان البالغ عددهم ٧٣ ٠٠٠ نسمة الذين يعيشون هناك.

والأولوية الثالثة، التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالأولويتين الأخريين، هي إطلاق عملية سياسية مستدامة تحت رعاية الأمم المتحدة. ولن ندخر جهدا من أجل دعم المبعوث الخاص

أولا، لا مناص من الحفاظ على وقف إطلاق النار في إدلب. وبالنظر إلى أن مأساة أخرى تتكشف في شمال غرب البلد، يجب علينا أن نفعل كل ما في وسعنا للحيلولة دون تحول إدلب إلى حلب أخرى - فأرواح أكثر من ٣ ملايين من المدنيين، بمن في ذلك مليون طفل، عرضة للخطر. وندين بشدة الغارات التي استهدفت بصورة عشوائية مدينة إدلب وسكانها في الأيام الأخيرة. وقد بلغ خطر التصعيد ذروته، كما يتضح من هجمات النظام على الدوريات التركية في هذا الشهر.

وندعو الأطراف الموقعة على اتفاق وقف إطلاق النار إلى الوفاء بالتزاماتها وكفالة وقف فعال لإطلاق النار في المنطقة الشمالية الغربية، وإنهاء الأعمال العدائية ووقف لإطلاق النار على الصعيد الوطني، وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ويجب على روسيا تحديدا أن تمارس كل ما يلزم من ضغط على النظام للعودة إلى الخطوط الأمامية المتفق عليها في سوتشي. والمناقشات بين تركيا وروسيا يجب أن تتواصل أيضا للسماح بتهدئة فورية للحالة. ويجب على إيران أن تقوم بدورها أيضا. ونأمل أن تتمكن المواعيد النهائية المقبلة التي حددها المجتمع الدولي من إحراز تقدم جوهري ودائم بشأن الحالة في إدلب. وبالإضافة إلى ذلك، أكرر أنه في حال استخدام الأسلحة الكيميائية مرة أخرى، ستتخذ فرنسا موقفا حازما جدا وهي على أهبة الاستعداد لاتخاذ إجراء.

ثانيا، إن احترام القانون الإنساني الدولي ملزم للجميع وغير قابل للتفاوض. وأود أن أشير إلى أولويتين مطلقتين في هذا الصدد. أولهما ضرورة حماية المدنيين، بمن فيهم موظفو المساعدة الإنسانية والعاملون في المجال الطبي. واستمرار استهداف الهياكل الأساسية الصحية، لا سيما المرافق التي أُخرجت من نطاق النزاع والمدارس، في الشمال الغربي أمر غير مقبول. وندين بشدة الهجوم الذي نفذه النظام على سيارة للإسعاف في ٢٠ حزيران/يونيه في معرة النعمان. والهجمات على المستشفيات والعاملين في المجال الصحي، التي تشكل جزءا من الاستراتيجية العسكرية

لتصاعد العنف. ونؤكد مجددا إدانتنا القوية للأعمال الإرهابية بجميع أنواعها. لكننا نشدد على أن أي استجابة مناهضة للإرهاب يجب أن تلتزم بالمبادئ الإنسانية المتمثلة في التناسبية والتمييز والتحوط.

وفي الوقت نفسه، نشجب وندين الأضرار الفادحة التي لحقت بالهيكل الأساسية المدنية، بما في ذلك المدارس والمراكز الطبية، وكثيرا ما يكون ذلك نتيجة الهجمات الجوية التي لا تميز بين المقاتلين والمدنيين. وفي مواجهة هذا السيناريو القاتم، نحث الحكومة السورية وجميع أصحاب المصلحة المعنيين في هذا النزاع على منع حدوث مزيد من التدهور، وهو ما يعني أساسا الحفاظ على وقف إطلاق النار المتفق عليه بين تركيا وروسيا في أيلول/سبتمبر الماضي.

ونثني على الجهود الجديرة بالثناء التي تضطلع بها الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات الإنسانية لتقديم مساعدة مستدامة لأكثر من ٧٠.٠٠٠ من المشردين داخليا الذين يعيشون في مخيم الهول في ظروف لوجستية معقدة للغاية، وحيثما يتزايد خطر انتشار الأمراض جراء تزايد ارتفاع درجات الحرارة بشكل ملحوظ. ونلاحظ أن ما يقرب من نصف المشردين هم من أصل عراقي، ولهذا السبب نحث السلطات العراقية على ألا تدخر جهدا لتيسير عودتهم، التي نؤكد أنها يجب أن تتم في ظل معايير مقبولة دوليا، وبدعم ومساعدة الأمم المتحدة.

فيما يتعلق بالحالة في ركبان، تحث بيرو السلطات السورية والبلدان ذات النفوذ في المنطقة على تيسير إيصال المساعدات الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة. إن الامتناع عن منح التصاريح المطلوبة لا مبرر له، وينبغي إدانته تماما من جانب المجتمع الدولي بأكمله. وعليه، نشدد على أنه لا بد من مواصلة الجهود لتيسير تنقل المشردين الذين يرغبون في مغادرة مخيم ركبان، ومعظمهم يفتقرون إلى الموارد الاقتصادية لتحويل تلك الرغبة إلى واقع. ولذلك، نقدم دعما للخطة التشغيلية التي

في تنفيذ حل سياسي يستند إلى جميع أحكام القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف (S/2012/522، المرفق). ومن الضروري أن يحذو المجلس نفس الحذو أثناء مشاوراتنا مع غير بيدرسن يوم الخميس. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى المسألتين الرئيسيتين المتمثلتين في اللجنة الدستورية والانتخابات. وتمشيا مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، يجب علينا الآن أن نفكر في الظروف التي ستكفل عدم تحديد نتائج الانتخابات مسبقا، كما حدث في الماضي؛ ونضمن أن تكون الانتخابات حرة ونزيهة؛ وأن يتمكن جميع السوريين، بمن فيهم اللاجئون، من التعبير عن رأيهم بحرية في العملية، وأن تشارك الأمم المتحدة في الإشراف على العملية. وندعم المبعوث الخاص دعما كاملا للمضي قدما في هذا الصدد.

وما من سبيل آخر عدا إنشاء عملية سياسية موثوقة سيمكن اللاجئين من العودة إلى سورية، التي يجب أن تجري في ظروف آمنة وكريمة، تحت رعاية الأمم المتحدة. ومن الواضح أن هذه الشروط لا يتم الوفاء بها الآن. ومهما يكن من أمر، لا بد من منح الأمم المتحدة حرية الوصول إلى الأراضي السورية بغية رصد عودة اللاجئين بطريقة شفافة. ويعلم أعضاء المجلس مواقفنا بشأن المسائل المتعلقة بالتعمير ورفع الجزاءات والتطبيع. إن مواقفنا، وهي نفس مواقف الاتحاد الأوروبي، ما زالت دون تغيير.

السيد ميسا - كوادرا (بيرو) (تكلم بالإسبانية): نود أن نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم. ونشكر أيضا السيد مارك لوكوك على معلوماته المفيدة، فضلا عن مقدمي الإحاطات الإعلامية الآخرين.

وتشعر بيرو ببالغ القلق إزاء تدهور الحالة الإنسانية في سورية. ونأسف على وجه الخصوص لشدة ضعف المدنيين في شمال غرب البلد. وهذا الضعف تفاقمه الرقابة الواسعة النطاق التي تمارسها الجماعات الإرهابية على المنطقة والآثار المدمرة

في النزاع. ومن الواضح أن هناك أيضا تضاربا في المصالح. وقد أردت أن أوضح كل ذلك قبل أن أتطرق إلى جوهر ملاحظاتي.

إن موافقتنا على الاستماع إلى مقدمي الإحاطات الإعلامية من جانب واحد من النزاع، ولا سيما مقدمي الإحاطات من العسكريين في سياق إنساني، ينبغي ألا يعتبر أمرا مفروغا منه في المستقبل للأسباب التي ذكرتها. ومع ذلك، أود اليوم أن أركز بصورة خاصة على المستشفيات، وعلى المسائل التي أثارها السيد مارك لوكوك وعلى تفادي التضارب. كما أود حقا محاولة الوصول إلى العمق. لقد قلت في المرة الأخيرة (انظر S/PV.8535) إنني سأستمر في طرح الأسئلة حتى أحصل على إجابات. وآمل أن يستطيع اللواء مساعدة المجلس في الحصول على إجابات للأسئلة التي لديه عن الهجمات على المستشفيات، لأن هذه أمور خطيرة للغاية لا يبدو أننا قادرون على إحراز أي تقدم بشأنها. وإذا سمحتم لي، أود بالتالي أن أوجه إليه بعض الأسئلة.

أولا، أود أن أعرف لماذا تعرض ٣٠ مستشفى للهجوم؟ ولماذا كانت سيارة إسعاف هدفا مباشرا؟ وبالنظر إلى ما سمعناه من ديفيد ليلي ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، وما نعرفه عن القانون الدولي الإنساني، لماذا، في رأي اللواء، تؤدي الهجمات على الإرهابيين إلى حجب احتياجات المدنيين؟ بالنسبة لنا، لا يبدو في الأمر أي تناسب، ولا يبدو أنهم يحافظون على مبادئ القانون الدولي الإنساني. وإذا كان اللواء يعتقد أن المستشفيات أهداف عسكرية مشروعة، نود أن نرى بعض المعلومات التي تدعم هذا الاعتقاد. وعلى وجه الخصوص، نود أن نعرف أين هي التحذيرات التي بموجب اتفاقيات جنيف، يتعين توجيهها إلى مستشفى ما قبل معاملته كهدف عسكري. أود أيضا أن أعرف كيف يرى اللواء أو روسيا كيفية عمل آلية تفادي التضارب للأسباب التي ذكرها وكيل الأمين العام.

تعمل الأمم المتحدة على تطويرها لدعم هؤلاء الأشخاص، إلى جانب الإجراءات الأخرى الرامية إلى ضمان عودتهم الآمنة. ونود أن نسترعي الانتباه أيضا إلى أهمية استمرار تعبئة المجتمع الدولي لدعم إزالة الألغام للأغراض الإنسانية وتطهير الأجهزة المتفجرة المرتجلة في سورية، والتي لا تزال تثير الذعر بين السكان وتعيق إيصال المعونة والمساعدة.

وأختتم بياني بالإشارة إلى الحاجة الملحة إلى إحراز تقدم في التوصل إلى حل سياسي على أساس القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف (S/2012/522، المرفق)، الأمر الذي يزداد إلحاحا في الظروف المشهة الحالية من تصاعد أعمال العنف، التي لا تبشر بخير بالنسبة للاستقرار الإقليمي والعالمي.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): في البداية أود أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية.

وأعتقد أن السيد ديفيد ليلي كان على حق في تحديه لنا. ويستحق عمال الإغاثة الإنسانية منا الشكر والشكر والإعجاب، وقبل كل شيء، جهود مجلس الأمن لحمايتهم. ويؤسفني أن هذه الجهود لا تفي بالمطلوب. وسأعود إلى هذه النقطة مرة أخرى لاحقا.

وإنني أؤيد ما قاله ممثلا فرنسا وألمانيا قبل بدء المناقشة. ونعتقد أن من المهم للمجلس أن يسمع من جميع أطراف النزاع، ولذلك لم نعترض في هذه المناسبة على الدعوة التي وجهت بموجب المادة ٣٩ إلى المركز الروسي للمصالحة بين الأطراف المتنازعة ورصد هجرة اللاجئين في الجمهورية العربية السورية واللواء باكين. ونحن من المؤيدين بشدة لحرية الكلام، ولكننا نحبذ أن يكون الخطاب صادقا. ونعتقد أن الحقيقة هي الضحية الأولى للحرب. وهذا قول طيب للغاية. ولست أحب أن يقال لنا إننا لا يمكننا الوثوق بمعلومات من الأمم المتحدة أو أننا لا يمكن أن نثق في تقييم مجلس الأمن، بل أن يقال عوضا عن ذلك، نحن نثق بالأفراد النظاميين الروس، وإن كانت روسيا طرفا

الحالة الإنسانية المقلقة للغاية بالفعل. لقد أدى هذا الصراع الذي استمر لمدة ثماني سنوات إلى سقوط آلاف القتلى وتدمير المستشفيات والهياكل الأساسية المدرسية، الأمر الذي حرم العديد من الأشخاص، ومعظمهم من الأطفال، من الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية.

ويقدر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن أكثر من ٢٥٠ شخصاً قد لقوا حتفهم وأن ٣٥٠.٠٠٠ آخرين تركوا محافظة إدلب ملتجئين ملاذاً في المناطق الحدودية لتركيا منذ ٢٩ نيسان/أبريل. وشهد مخيم الهول زيادة في عدد سكانه من ١٠.٠٠٠ عام ٢٠١٨ إلى ٧٣.٠٠٠ في الوقت الحاضر. وفيما يتعلق بمخيم الركبان، فإنه لم يستقبل أي قوافل إنسانية أخرى منذ وصول آخر قافلة في شباط/فبراير، التي ساعدت على تلبية احتياجات أكثر من ٤٠.٠٠٠ من المشردين داخلياً.

وفي هذا السياق، تُكرر كوت ديفوار دعوتها إلى جميع الأطراف بأن تمثل لأحكام مذكرة ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ بشأن تثبيت الحالة في منطقة تخفيف حدة التوتر في إدلب. وفي الواقع، إن احترام وقف إطلاق النار، الذي قرره المذكرة من شأنه أن يمكن الأطراف المتحاربة من تهيئة الظروف اللازمة لوصول المعونة الإنسانية للسكان المتضررين بطريقة آمنة وبسرعة، وبشكل مستدام. وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلادي بعمليات إيصال المعونة الإنسانية عبر الحدود، وفقاً للقرار ٢٤٤٩ (٢٠١٨). وقد أتاحت عمليات إيصال تلك المساعدات تقديم المعونة إلى حوالي ٩١٥.٠٠٠ شخص شهرياً في الفترة من شباط/فبراير إلى آذار/مارس.

ويلاحظ بلدي مع الأسف أنه، بالإضافة إلى العواقب الإنسانية الكارثية، يهدد التصعيد العسكري في الجزء الشمالي الغربي من الجمهورية العربية السورية تهديداً خطيراً، الجهود الدؤوبة التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام غاير بيدرسن لإحياء العملية السياسية. ولذلك تدعو كوت ديفوار جميع

لدي ثلاثة أسئلة أخرى، إن جاز لي ذلك. الأول يتعلق بوقف إطلاق النار. لماذا كان من الصعب الحصول على وقف لإطلاق النار في حين أننا، نحن واللواء على السواء، نؤيد الجهود التركية في إدلب؟ وما الذي يجب تغييره على أرض الواقع لتحقيق وقف لإطلاق النار؟ ما الذي يحدث للتحقيق ومساءلة الأشخاص المسؤولين عن الهجمات على المستشفيات؟ أخيراً، هل يمكن أن تكون لدينا أسماء وسمات الوحدات الروسية والسورية المتورطة في الهجمات على المستشفيات؟

لدي أيضاً ملاحظات بشأن ركبان. وفي هذا الصدد، أشاطر زملائي القلق إزاء تدهور الحالة والوصول الإنساني. ونحن، أيضاً، نؤيد الحاجة للسماح لقافلة مساعدات ثالثة بالدخول على سبيل الاستعجال. ونؤيد الوصول غير المقيد للمساعدات في جميع أنحاء سورية. وفيما يتعلق بمخيم الهول، نواصل دعم جهود الأمم المتحدة لزيادة استجابتها وتقديم العون للمنظمات الإنسانية العاملة في مخيمات المشردين داخلياً، بما في ذلك مخيم الهول.

وقد أثار عدد من المتكلمين الحالة السياسية، وكما لاحظ البعض، فإن السيد بيدرسن سيطلعنا في وقت لاحق من هذا الشهر. وما قاله ممثل فرنسا، بما في ذلك بيانه بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية، يمثل رأي المملكة المتحدة. أرجو أن يتسنى لي الحصول على بعض الإجابات.

السيد إييو (تكلم بالفرنسية): يعرب وفد بلدي عن الشكر للسيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ؛ واللواء أليكسي باكين، رئيس مركز المصالحة الروسي؛ والسيد ديفيد ليلي، المدير التنفيذي للجمعية الطبية السورية الأمريكية على إحاطاتهم الموجزة عن الحالة الإنسانية في سورية.

ومما لا يمكن إنكاره أن احتدام الاشتباكات خلال الأسابيع القليلة الماضية، ولا سيما في محافظة إدلب، يُسهم في تدهور

المتحدة والأطراف الأخرى بتوسيع نطاق المساعدة الإنسانية للمشردين داخليا في الجزء الشمالي الغربي من البلد.

وتشعر الصين بالقلق إزاء المشاكل الإنسانية في أجزاء أخرى من الجمهورية العربية السورية ومخيمات الأشخاص المشردين داخليا. ونؤيد الحلول الملائمة للحالة على أرض الواقع. ونلاحظ أن حوالي ١٠٠٠ من المشردين داخليا في مخيم الهول قد عادوا إلى ديارهم. ونؤيد إعادة التوطين بشكل مناسب للأشخاص الذين يعيشون حاليا في المخيمات. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز الحوار والاتصالات بشأن مسألة مخيم الركبان، وأن ينسق العمل لمساعدة المزيد من السوريين من العودة إلى ديارهم وإنهاء تشردهم في أقرب وقت ممكن.

وينبغي لعمليات الإغاثة الإنسانية في سورية أن تحترم سيادتها واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية تماما، وأن تتقيد بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وبمبادئ الأمم المتحدة التي تنظم جهود الإغاثة الإنسانية التي تقوم بها الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي. وينبغي تعزيز الاتصالات والتنسيق مع الحكومة السورية.

وفي المناطق التي تنسم فيها الحالة الأمنية باستقرار نسبي، ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم الحكومة السورية في مجال إزالة الألغام وإعادة بناء الهياكل الأساسية واستعادة الخدمات الصحية والتعليم، والخدمات الاجتماعية، وإطلاق المشاريع الصناعية والنهوض بالتنمية وتحسين سبل عيش السكان، حتى يتسنى للمزيد من الأشخاص الخروج من شبح الحرب والعودة تدريجيا إلى الحياة المستقرة والمنظمة. وتشعر الصين بالقلق إزاء التأثير السلبي للجزءات الاقتصادية على سبل معيشة الشعب السوري.

ويجب أن نواصل المضي قدما في عملية التسوية السياسية من أجل تخفيف حدة الحالة الإنسانية في سورية. وتدعم الصين الأمم المتحدة في الاضطلاع بدورها بوصفها القناة الرئيسية

الأطراف السورية، فضلا عن الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية، إلى دعم الجهود التي يبذلها من أجل إيجاد حل سياسي، وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

وفي الختام، يؤكد بلدي مجددا قناعته بأن تحقيق السلام في سورية لن يغدو ممكنا إلا إذا التزمت الأطراف بالحوار كوسيلة لتسوية خلافاتها من أجل إنهاء الصراع والمعاناة للشعب السوري.

السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية): تتوجه الصين بالشكر إلى وكيل الأمين العام لوكوك، واللواء باكين، رئيس مركز المصالحة الروسي، على إحاطتهما الإعلاميتين. وأود أيضا أن أشكر الممثل الروسي لتقديمه معلومات مباشرة عن الحالة على أرض الواقع، ولا سيما في منطقة تخفيف حدة التوتر في إدلب. وقد استمعنا بعناية شديدة أيضا للبيان الذي أدلى به السيد ليلي.

إن الصين تشعر بالقلق إزاء الحالة الإنسانية في الميدان، ونحن ندعم جهود الأمم المتحدة والأطراف المعنية بشأن تحسينها. وحتى الآن، اجتذبت الحالة الإنسانية في إدلب اهتمام المجتمع الدولي، واجتمع المجلس مرات عديدة بشأن هذه المسألة. ويجدوننا الأمل في أن تساعد مناقشاتنا أعضاء المجلس على توسيع نطاق اتصالاتهم وتعميق فهمهم لجميع جوانب الحالة على أرض الواقع.

وتؤيد الصين الجهود التي تبذلها روسيا وتركيا فيما يتعلق بمواصلة تنفيذ المذكرة التي تشجع تخفيف حدة التوتر في إدلب. وندعو المجتمع الدولي إلى اعتماد معايير موحدة، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وأحكام القانون الدولي، من أجل التصدي لأنشطة الجماعات الإرهابية. وفي الحالة الراهنة، ينبغي لجميع الأطراف أن تسعى إلى إيجاد حلول شاملة وطويلة الأجل لمكافحة الإرهاب ومعالجة المسائل الإنسانية في الجزء الشمالي الغربي من الجمهورية العربية السورية. وينبغي أن تقوم الأمم

المدنيين. ونحث مرة أخرى جميع الأطراف على احترام وتنفيذ مذكرة أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ بين روسيا وتركيا. ونشاطر وكيل الأمين العام لوكوك، رأيه الذي أعرب عنه في وقت سابق، بشأن إزالة التضارب في الآلية. وهناك حاجة إلى أن تقوم جميع الأطراف المعنية بتعزيز النظام لتجنب المزيد من الحوادث، التي ستؤدي إلى المزيد من الخسائر البشرية. إن أية آلية لن تصلح إلا بمقدار ما يصلح به الأشخاص الذين يُفترض أن يقوموا بتنفيذها. إن المرافق الطبية ينبغي ألا تكون هدفا لأي هجوم.

وعلاوة على ذلك، أود أن أشدد على أن السلام ليس هو البديل؛ إن السلام هو الهدف. إن إنقاذ حياة الناس ليس خياراً؛ بل ينبغي أن يكون الهدف الرئيسي. إن الوقف الدائم لإطلاق النار في شمال غرب سورية ليس خطة احتياطية؛ بل يجب أن يكون الغرض المتوخى.

ثانياً، يحث وفدي جميع الأطراف بأن تسمح بوصول عمليات الأمم المتحدة الإنسانية، لجميع المناطق والسكان في جميع أنحاء سورية على نحو آمن ودون عوائق وبشكل مستدام. ومع وجود أكثر من ٣٥٠.٠٠٠ شخص من المدنيين داخلياً، الذين يجبر العديد منهم على العيش في العراء، فمن الأهمية بمكان ضمان إيصال المساعدة الإنسانية الفورية. ولقد عانى العديد منهم التشرد عدة مرات. وفي مخيم الهول، حيث يعيش أكثر من ٧٣.٠٠٠ شخص في ظروف صعبة، لا يزال التوتر على أشده. وفي مخيم الركبان، لا تزال الأمم المتحدة تطلب إمكانية الوصول من أجل توفير الاستجابة الإنسانية القائمة على الاحتياجات البالغة الأهمية.

ثالثاً، هناك أهمية فيما يتعلق بالعودة الآمنة والطوعية والكرامة للاجئين إلى مناطق ديارهم الأصلية في الجمهورية العربية السورية، وفقاً للقانون الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، نعتقد أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تكون قادرة على رصد حركة تنقلهم بصورة عامة حتى يتمكنوا من العودة إلى مناطقهم الأصلية.

للمساعي الحميدة، كما تدعم المبعوث الخاص بيدرسن في دفع الأطراف في سورية إلى السعي من أجل التوصل إلى حلول تلي شواغل جميع الأطراف، وفقاً لمبدأ عملية الانتقال السياسي بقيادة سورية وبملكية سورية، والقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ويجدوننا الأمل في أن تقلل الأطراف في سورية من خلافاتها، وتمضي قدماً في العملية السياسية من خلال الحوار والمفاوضات.

السيد دجاني (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أوجه الشكر لوكيل الأمين العام مارك لوكوك على إطلاع المجلس على آخر تطورات الحالة الإنسانية في سورية. كما نشكر ممثل المركز الروسي للمصالحة في سورية وممثل الجمعية الطبية السورية الأمريكية.

ولا ينكر أحد أن استمرار تصاعد العنف في شمال غرب سورية قد أدى إلى عواقب إنسانية خطيرة. إن وفد بلدي يشعر بقلق عميق إزاء التقارير عن تزايد عدد الوفيات بين المدنيين والمشردين، فضلاً عن الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية المدنية. وقبل أسبوع بالضبط، ناقش المجلس على وجه التحديد، الحالة في شمال غرب الجمهورية العربية السورية. وأشار إلى أن وكيل الأمين العام لوكوك ذكر في نفس الجلسة أننا "نواجه كارثة إنسانية تتكشف أمام أعيننا" (S/PV.8553، الفقرة ٣) ويحدد تقرير الأمين العام ذلك أيضاً "بأننا نواجه كارثة مروعة تتهاى أمام أنظارنا بالفعل" (S/2019/508، الفقرة ٤٢). إن هذا أمر مخيف بالفعل. فهل نعتقد في الواقع أن بوسعنا أن نتحمل كارثة إنسانية أخرى؟ وبالإضافة إلى ذلك، تتطلب الحالة في مخيمي الركبان والهول، حيث لا تزال الظروف الإنسانية مزريّة، اهتماماً خاصاً من المجلس.

ويود وفد بلدي أن يسلط الضوء على ثلاث نقاط ذات صلة بهذا.

أولاً وقبل كل شيء، من الملح على جميع الأطراف أن توقف الأعمال العدائية وأن تعطي الأولوية لسلامة وأمن

في سورية بغية كفالة ألا يفقد هؤلاء الرجال والنساء الشجعان أرواحهم سدى.

وتعتقد جنوب أفريقيا أن الحل المستدام الوحيد للمسألة السورية لا يزال هو التوصل إلى حل سياسي عن طريق حوار شامل للجميع يملك السوريون زمامه ويقودونه. إن الجهود التي يبذلها جميع أصحاب المصلحة في هذا الصدد يقوّضها استمرار تصاعد العنف في بعض مناطق سورية. وفي هذا الصدد، ندعو جميع الأطراف إلى التنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، بشأن خارطة الطريق السياسية، والقرار ٢٤٤٩ (٢٠١٨)، بشأن وصول المساعدات الإنسانية عبر الحدود. وندعو أيضاً إلى التنفيذ الكامل لمذكرة وقف إطلاق النار الموقعة أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ ووقف إطلاق النار الأخير الذي تم التوصل إليه بين روسيا وتركيا. وتدعو جنوب أفريقيا جميع الأطراف إلى التقيد بالأحكام الواردة في اتفاقات وقف إطلاق النار.

وكما ورد في تقرير الأمين العام (S/2019/508)، لا تزال الحالة الإنسانية متردّية، لا سيما في ضوء تزايد العنف في شمال غربي سورية، مما دفع الآلاف من المدنيين إلى الفرار من المنطقة. كما أن الحالة في العديد من المخيمات في جميع أنحاء سورية تشكل مصدر قلق آخر. ومن المتوقع أن يؤدي موسم الصيف المقبل إلى تحديات إضافية للاستجابة للمساعدة الإنسانية المتوترة بالفعل. ولذلك فإننا ندعو جميع الأطراف إلى كفالة أن يجري تقديم المساعدة الإنسانية اللازمة إلى جميع أولئك الذين يحتاجون إليها، أينما كانوا.

وفي هذا الصدد، وبينما نرحّب بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والحكومة السورية في مساعدة الأشخاص القادرين على مغادرة مخيم الركبان؛ لا يستطيع كثير غيرهم القيام بذلك في الوقت الراهن بسبب التحديات المختلفة، بما في ذلك الافتقار إلى الموارد. وفي حين لا يزال الناس في الركبان، فمن الضروري

ومما لا شك فيه أن النزاع والمعاناة الإنسانية في سورية نتيجة لعدم وجود حلول سياسية. ويشبه تقديم المساعدة الإنسانية وضع ضمادة على جرح مفتوح. ونحن نريد للجرح أن يلتئم؛ والضمادة وحدها غير كافية للقيام بذلك، ولا سيما إذا كان الجرح أكبر من ضمادة صغيرة.

ونشاط الأمين العام قلقه من أن التصعيد في شمال غربي سورية يُقوّض جهود المبعوث الخاص السيد بيدرسن لإحياء العملية السياسية. وينبغي ألا ندع ذلك يستمرّ. ولا زلت أعتقد أن هناك فرصة فيما يتعلق بالعملية السياسية السورية. وهناك بصيص من الأمل. إن الأمل والفرصة هاما بالنسبة لنا للمضي قدماً. بيد أن التصعيد الحالي في شمال غربي سورية يهدد في الواقع العملية السياسية الجارية.

وفي الختام، وفي رأيي المتواضع جداً، ستكون أكبر مأساة ألا نحسّ بمعاناة المدنيين أو أن نفشل في التصدي لها واتخاذ الإجراءات اللازمة إزاءها. ولكنني أعتقد أن المجلس يمكن أن يبقى متحداً في التخفيف من محنة الشعب السوري. ولا يزال لدي ثقة في المجلس.

السيد ماتجيبلا (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): أودّ أن أبدأ بشكر السيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ؛ والسيد ديفيد ليلي، المدير التنفيذي للجمعية الطبية السورية الأمريكية؛ واللواء باكين ممثل مركز المصالحة الروسي، على إحاطاتهم الإعلامية بشأن الحالة في سورية. وأتطلع إلى الاستماع إلى من زميلنا، الممثل الدائم لسورية.

في البداية، تود جنوب أفريقيا أن تشيد بالعاملين في المجال الإنساني الذين فقدوا أرواحهم في هذه الحرب المدمرة. لقد فضّل هؤلاء الرجال والنساء حياة الذين اختاروا مساعدتهم على حياتهم ودفعوا أغلى ثمن. ونحن نشكرهم ونكرّم تضحياتهم. وفي هذا الصدد، يجب علينا أن نفعل كل ما في وسعنا لإنهاء النزاع

وقد قمنا بالفعل في عدة مناسبات بتوضيح موقف بلدي بشأن الحالة الإنسانية المروعة في سورية. والحل لهذا النزاع الطويل الأمد ليس عسكرياً بل هو سياسي. ولا يمكن للعمل الإنساني أن يحل محل المسؤولية الأساسية لسورية والمجتمع الدولي بأسره عن حماية السكان المدنيين من الهجمات العشوائية، وفقاً للقانون الدولي الإنساني. وتحديداً الآن، عندما يبدو للمرة الأولى منذ وقت طويل أن هنالك فرصة للنهوض بالعملية السياسية، يجب على المجلس أن يضطلع بدوره ويغتنم هذه الفرصة لمضاعفة جهوده الرامية إلى دعم هذه العملية والدفاع عنها بكل ما أوتي من قوة.

وإذ نفهم أن الحالة في إدلب تؤثر مباشرة في استقرار العملية السياسية، فإننا نؤكد مجدداً على ضرورة التنفيذ الكامل للمذكرة الروسية - التركية الموقعة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ وامتثال جميع أطراف النزاع للقانون الدولي الإنساني والالتزام بحماية المدنيين. ونصّر على أن نتوقف على الفور الهجمات على الهياكل الأساسية المدنية، مثل المستشفيات والمدارس وغيرها من الأماكن المدنية. وتعطل هذه الهجمات أساساً توفير الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية، ولا سيما للنساء والأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة والشباب.

وفي الختام، أود أن أسلط الضوء على بعض النقاط التي يمكن، من وجهة نظرنا، أن تُسهم في التخفيف من معاناة عدة ملايين من الناس من خلال المساعدة الإنسانية التي تتصف بالمرونة والشمول وتقوم على الاحتياجات. ولكي يتسنى تقييم الاحتياجات المتزايدة للسكان المتضررين وتلبيتها، يجب على جميع الأطراف التي لها سيطرة على أرض الواقع أن تيسر الوصول الآمن والمستدام للأمم المتحدة وشركائها إلى كافة الأراضي السورية. ويجب على الأطراف التقيّد بقواعد القانون الدولي الإنساني والامتناع عن شن الهجمات على السكان المدنيين والهياكل الأساسية. ويشمل ذلك هجمات مكافحة الإرهاب.

تزويدهم بالمساعدة التي يحتاجون إليها. ونهيب بالأطراف المعنية أن تكفل منح الأذونات المطلوبة لقوافل المعونة الإضافية.

وفيما يتعلق بالجولان السوري، تود جنوب أفريقيا أن تؤكد مجدداً موقفها المتمثل في أن هذه الأراضي لا تزال محتلة بصورة غير قانونية، وتدعو إسرائيل إلى التقيّد بمختلف قرارات مجلس الأمن والانسحاب من جميع الأراضي المحتلة. إن ضمّ الأراضي المستولى عليها باستخدام القوة انتهاك للقانون الدولي ويجب أن يُدان. وبغية كفالة السلام والأمن على المدى الطويل في الشرق الأوسط، من الأهمية بمكان احترام القانون الدولي والتمسك به.

وفي الختام، لا تزال جنوب أفريقيا ملتزمة بحماية المصالح الأساسية لجميع الشعب السوري، والحفاظ على السلم والاستقرار في الشرق الأوسط، والتمسك بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والحفاظ على المعايير الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية.

السيد سينغر ويزينغر (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالإسبانية): نرحب بعقد هذه الجلسة. ونشكر السيد لوكوك واللواء باكين والسيد ليلي على إحاطاتهم الإعلامية القيمة.

ومرة أخرى، نشيد بجميع العاملين في المجال الإنساني الذين يواصلون تقديم المساعدة الأساسية والعاجلة في ظروف انعدام الأمن، بما في ذلك في المناطق الملوثة بشكل مرتفع بمخلفات المتفجرات والألغام الأرضية.

إن درجة المشاشة في الجمهورية العربية السورية تثير القلق. ومعظم سكان سورية يعيشون بالفعل في فقر مدقع، مع قدرة محدودة على تحمل المزيد من الهجمات ومع الاحتياجات الإنسانية الحادة. ولكن الإحصاءات والتقارير والأرقام لا تمثل ذرة واحدة من المعاناة التي يجب أن يشعر بها هؤلاء الأشخاص عندما يتكون كل شيء وراءهم من أجل إنقاذ حياتهم وحيات أحبائهم.

الأذى. فحماية المدنيين ووصول المساعدة الإنسانية دون عوائق ليسا خيارا، بل التزام قانوني على جميع أطراف النزاع. ويجب أن يخضع من لا يمتثلون لذلك للمساءلة.

وأود أن أؤكد مرة أخرى على أهمية ضمان استعادة منطقة تخفيف التوتر في إدلب بصورة فعالة، على النحو المتفق عليه في مذكرة التفاهم المبرمة بين الاتحاد الروسي وتركيا، واحترامها احتراماً تاماً. فقد أسفر التصعيد الأخير بالفعل عن حالة نزوح أخرى لأكثر من ٣٥٠.٠٠٠ شخص.

وبالإضافة إلى ذلك، أود التأكيد على قلقنا إزاء الحالة المزرية ومرافق الرعاية الصحية في سورية. فمعظمها لا يعمل، وتلك التي لا تزال تعمل تعاني نقصاً حاداً في المعدات التي تمكنها من توفير الرعاية للمرضى الذين يعانون من إصابات، أو من مواصلة دعم الأشخاص ذوي الإعاقة. ونرى أن المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، ينبغي أن يدافع بقوة عن صحة المدنيين وحمايتهم، وبخاصة النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة، على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٤٧٥ (٢٠١٩).

وأود أن أنتقل إلى مسألة وصول المساعدة الإنسانية في سورية، ولا سيما في مخيم الهول، حيث يشكل الأطفال أغلبية السكان، وكذلك مخيم الركبان، حيث تزداد الحالة سوءاً بسبب محدودية حركة البضائع وعدم إمكانية الوصول من الخارج من الناحية العملية.

وعلى نحو ما ذكر خلال الإحاطة الإعلامية اليوم، فإن القافلة الإنسانية الثانية والأحدث إلى الركبان تمكنت من إيصال المساعدات المنقذة للحياة إلى سكان المخيم في أوائل شباط/فبراير. وإذ نشarf نهاية حزيران/يونيه، لم يجرز أي تقدم فيما يتعلق بالقافلة الثالثة. ونحث السلطات السورية على الإسراع بتعبئة القافلة المقبلة المشتركة بين الوكالات إلى الركبان، حيث لا يزال ٢٨.٠٠٠ شخص في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية.

ولا تزال حياة ٧٢.٠٠٠ شخص يعيشون في مخيم الهول، معظمهم من النساء والأطفال، عرضة للخطر. وقد أدى عدم اليقين فيما يتعلق بالمستقبل، وعدم توافر المعلومات عن أقاربهم إلى تصاعد حدة التوترات. ولذا فمن الأهمية بمكان أن يستمر إيصال المساعدات الإنسانية، وأن ينظر في إيجاد حلول فيما يتعلق بالآلاف المواطنين الأجانب الذين يعيشون في ملحق المخيم.

ولا تزال حالة هؤلاء السكان الباقين في مخيم الركبان في انتظار المساعدة الإنسانية تشكل مصدر قلق بالنسبة لنا، خاصة وأنا سمعنا أن الإذن بدخول قافلة جديدة قد رفض. ولذلك فإننا نحث السلطات على مواصلة العمل مع الأمم المتحدة وشركائها بحثاً عن حلول مشتركة لمساعدة الأشخاص الذين يرغبون في مغادرة المخيم وإيصال المساعدات الإنسانية إلى أولئك الباقين هناك.

السيدة فرونييتسكا (بولندا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر مقدمي الإحاطات على عروضهم. وأتوجه بشكر خاص لوكيل الأمين العام مارك لوكوك على الجهود التي يبذلها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الميدان.

ولا يزال التصعيد العسكري في شمال غرب سورية مستمرا في هذه اللحظة. وقد أدت الغارات الجوية وعمليات القصف المبلغ عنها إلى تدمير ٢٦ مرفقا للرعاية الصحية وزهاء ٤٠ مدرسة في المنطقة. وشن الهجمات على المناطق المكتظة بالسكان والمساكن والمرافق الطبية ومستوطنات المشردين داخليا أمر غير مقبول ويجب أن يتوقف. ويجب على جميع الأطراف حماية المدنيين في إدلب، باعتبار ذلك أولويتهم المطلقة.

وينبغي لأية عملية عسكرية، حتى لو جرت ضد كيانات إرهابية مدرجة على قائمة الأمم المتحدة، أن تتواءم مع القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، من أجل حماية الآلاف من المدنيين المحاصرين في خضم القتال من

والإنسانية المروعة هناك، في أعقاب الفشل في نشر القافلة الإنسانية الثالثة. ويجب ألا نقلل من خطورة الحالة في المعسكرين أو نستخف إلى حد كبير بالحجم الحقيقي للكارثة الإنسانية التي يواجهها المخيمان حالياً.

وهنا نكرر التأكيد أنه تمشيا مع القرار ٢٤٤٩ (٢٠١٨) والقرارات الأخرى ذات الصلة، يجب أن تظل المساعدة عبر الحدود عنصراً رئيسياً من عناصر العمل الإنساني، ويجب ألا تتوانى الأطراف عن بذل الجهود الرامية إلى السماح بإيصال المعونة الإنسانية إلى إدلب ومناطق أخرى من البلد أدى القتال إلى عزلها.

وبالنظر إلى المستويات المقلقة من العوز والضعف بما لذلك من عواقب إنسانية سلبية في شمال غرب سورية، تشيد حكومة غينيا الاستوائية بالعمل الذي أنجزه المجتمع الإنساني الملتزم التزاماً راسخاً بالاستجابة لاحتياجات السكان المتضررين من خلال إيصال المعونة الإنسانية الطارئة، وذلك على الرغم من العديد من القيود الأمنية المفروضة.

وأختتم بياني بالتشديد على عدم وجود حل عسكري للنزاع الدائر في سورية. فتحقيق السلام والاستقرار في سورية يتطلب من جميع الأطراف التوصل إلى حل توافقي والوفاء بالتزاماتها بتعزيز عملية سياسية سلمية وشاملة للجميع.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل سورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): هناك قول مأثور يقول "رب ضارة نافعة". وهذا القول يسعفني اليوم في تسهيل مهمتي لانتقاد توجيه الدعوة للمدير التنفيذي لما يسمى الجمعية الطبية السورية الأمريكية. أقول ذلك لأن ممثل الوفد الأمريكي قد أثنى على هذه الجمعية وعلى عملها في سورية. وبالتالي، فإن هذا الثناء بحد ذاته يفضح تابعة هذه الجمعية للأجهزة الاستخباراتية الأمريكية التي تنشط في بلادي وفي بلاد

وفي الختام، أود أن أشدد مرة أخرى على الأهمية الحاسمة لاستعادة منطقة تخفيف التوتر في إدلب على نحو فعال يمكن التعويل عليه، باعتبار ذلك شرطاً لا غنى عنه لتفادي وقوع كارثة إنسانية في سورية وإحراز التقدم الذي تشتد الحاجة إليه في العملية السياسية، وفقاً للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف (S/2012/522، المرفق).

السيد سيباكو ريبالا (غينيا الاستوائية) (تكلم بالإسبانية): ترحب غينيا الاستوائية بعقد هذا الاجتماع، وتكرر الإعراب عن شكرها للسيد مارك لوكوك، واللواء أليكسي باكين، والسيد ديفيد ليلي على المعلومات المفيدة جداً التي قدموها لنا.

إن الحالة في سورية، على نحو ما ورد وصفه بالتفصيل، تبلغ مستويات مقلقة، لا سيما في الجزء الشمالي الغربي من البلد. فخلال الشهرين الماضيين، لم يُعرف عدد القتلى في التصعيد الحالي للعنف، ومعظمهم من النساء والأطفال. ولا شك في أننا نواجه مأساة إنسانية حقيقية لها عواقب إقليمية واضحة. وأمام هذه الخلفية، قد يكون من المنطقي أن نتساءل عما إذا كان من الممكن أن يتحول النزاع إلى حرب إقليمية واسعة النطاق، أم أن الحكومة السورية ستنجح على العكس من ذلك في احتواء التهديد الجهادي والحيلولة دون ظهور جماعات مسلحة أخرى. ومن الناحية الموضوعية، لا يمكن التنبؤ بكيفية تطور الحالة.

وما من أحد يريد أن يدفع حياته ثمناً لحرب مفتوحة، بما في ذلك جيران سورية المباشرين. ولذلك يجب ألا تدخر الأطراف أي جهد لكبح العدد المتزايد من الهجمات المرتكبة ضد السكان والمدنيين العزل والبنى التحتية المدنية ومراكز الرعاية الصحية.

إن الحالة الإنسانية الكارثية واضحة، كما يمكن أن نرى في مخيمات اللاجئين والمشردين، بما في ذلك مخيم الهول، حيث يعيش ٧٣ ٠٠٠ شخص في ظروف مروعة، ومخيم الركبان الذي اضطر ١٤ ٠٠٠ شخص إلى الرحيل منه بسبب الأوضاع

والجمعية الطبية السورية الأمريكية، أو الأمريكية السورية، لا أعرف كيف يسمونها، غير مرخص لها بالعمل في سورية، يعني هي منظمة غير قانونية، تنشط فوق الأراضي السورية بشكل غير قانوني. وهناك شيء مهم اسمه أمية قانونية. هذه الأمية القانونية لا تجيز لأحد أن يتجاوز أحكام الميثاق وقرارات مجلس الأمن وقرارات الجمعية العامة والقرارات التوافقية في مؤسسات دولية أخرى هامة سأحدث عنها للتو.

أولا، اتفاقيات جنيف لا تسمح لهذه الجمعية بأن تنشط في أراض دولة أخرى بدون الحصول على موافقة الدول المعنية. وثانيا، النظام الذي أنشأ الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب والهلال الأحمر في عام ١٩٢١ يمنع أن تنشط جمعية ما طبية وغير طبية في أراضي محتلة لدولة أخرى إلا إذا وافقت هذه الدولة على ذلك. وقرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦، وكلكم تعرفونه، ممنوع بموجب قرار الجمعية العامة أن ينشط أحد "إنسانيا" بدون موافقة سلطات الدولة المعنية. والفقرة ١٤ من منطوق قرار الجمعية العامة الخاص بخطة المؤتمرات، وهو قرار توافقي نعتمده كلنا كل عام، تنص على عدم السماح باستخدام قاعات ومباني وتسهيلات الأمم المتحدة ضد مصالح دولة عضو في الأمم المتحدة. لا أعرف إن كان هذا يكفي.

وهناك نقطة أخرى مهمة. إن السيد الأمين التنفيذي لهذه المنظمة أو لهذه الجمعية قال إنهم قدموا ١٤ مليون خدمة طبية في إدلب. ووفقا لقرارات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وغيره، يعلم جميع الأعضاء أن جبهة النصرة تسيطر على ٩٩ بالمئة من إدلب، أي أن منظمة إرهابية تسيطر على ٩٩ في المائة من مساحة إدلب التي تنشط فيها الجمعية الطبية السورية الأمريكية. كيف تنشط هذه الجمعية في أماكن تسيطر عليها منظمة إرهابية؟ إذن، هناك تعاون بين الجمعية والمنظمة الإرهابية. إذن، هذه الجمعية تقدم المساعدات للتنظيمات الإرهابية في إدلب وليس للمدنيين السوريين في إدلب.

أخرى. وهذا الكلام ليس تجنيا على هذه الجمعية، التي بالمناسبة تفشل في كل عام في الحصول على الصفة الاستشارية في اجتماعات لجنة المنظمات غير الحكومية، هنا في نيويورك، كل سنة يقدمون طلبا ويفشلون في الحصول على الصفة الاستشارية لأسباب تعرفها الدول الأعضاء في هذه المنظمة، وليس هناك من داع للإسهاب في شرحها.

على كل حال هذه المنظمة هي جزء، كما يشير موقعها الإلكتروني، أنها تابعة للحكومة الأمريكية الفيدرالية. هكذا يقول تعريفها على الموقع الإلكتروني، وسأقرأ بالإنكليزية، طبعا هي تابعة للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، التي كان يعمل فيها السيد الموجود معنا هنا لمدة ثمانية أعوام قبل أن ينتقل لرئاسة ما يسمى بالجمعية الطبية السورية الأمريكية، ثمانية أعوام وهو ينشط في هذه الجمعية في العراق وأفغانستان، ومن ثم انتهى في سورية.

المهم أن هذه الجمعية تعمل لصالح الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والتي تقدم نفسها على موقعها الإلكتروني كالاتي، (تكلم بالإنكليزية)

"الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية هي وكالة مستقلة تابعة لحكومة الولايات المتحدة الفيدرالية، تتجاوز ميزانيتها ٢٧ بليون دولار"

هكذا، تقدم نفسها على موقعها الإلكتروني، والسيد الحاضر معنا هنا والذي تحدث باسم جمعية اسمها الجمعية الطبية السورية الأمريكية هو من موظفي الوكالة، أي من موظفي الإدارة الأمريكية، يعني هو موظف فيدرالي وليس مستقلا وبالتالي، فإن دعوته للتكلم هنا في هذا المجلس هي دعوة خاطئة.

ثم إنه أمريكي وليس سورية. ولا يحق له أن يتحدث عن دولة أخرى.

أنا قد طوينا صفحاتها مع المكتب، مرحلة تم فيها تسخير بعض ممثليه لخدمة أجنادات بعض الدول النافذة في هذا المجلس والإساءة إلى جهود الحكومة السورية وكيل الاتهامات لها والعمل على استعادتها بدلا من السعي لبناء الشراكة والتعاون والتنسيق الكامل والمسبق معها.

هذا في الوقت الذي لم تلق فيها مدن كالرقة وهجين والباغوز ودير الزور وتدمر وتل رفعت وعفرين ومنبج أي اهتمام من مُعدي هذه التقارير الذين اكتفوا دائما بالحديث بعبارات موجزة وخجولة للغاية ودون تسمية الأمور بمسمياتها وتحميل المسؤوليات عن أعمال العدوان وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها التحالف الدولي وقوات الاحتلال التركية والمليشيات والتنظيمات الإرهابية العميلة لكل منهما وعن الوضع المأساوي الذي يعيشه المدنيون في مناطق وجود قوات الاحتلال الأمريكي لمخيمي الركبان والهول.

ولولا سعي معدي التقرير لذر الرماد في العيون وادعاء حيادية ومهنية، كنا نتمنى توفرهما فعلا، لما قالوا شيئا عن تلك الجرائم العصية عن التشكيك بحدوثها وجسامتها.

يحق لنا أن نسأل في ضوء المعلومات الواردة في التقرير، عن خروج الآلاف من الإرهابيين الأجانب الذين يسكنون مخيم الهول، نسأل عن الوجهة التي تم نقل هؤلاء الإرهابيين الأجانب إليها؟ نقول معلومات في غاية الأهمية يا سيادة الرئيس. معلومات تتحدث عن خروج الآلاف من الإرهابيين الأجانب الذين يسكنون مخيم الهول، نسأل عن الوجهة التي تم نقل هؤلاء الإرهابيين الأجانب إليها؟ وما هو مصيرهم؟ هل ستتم إعادة تدويرهم عبر الأراضي التركية إلى الداخل السوري مجددا، كما حصل في الماضي؟ حيث تم نقل آلاف الإرهابيين من المناطق الشمالية الشرقية وغيرها عبر الأراضي التركية لشن اعتداءات على مناطق مدنية آمنة في شمال غربي سورية، كمدينة كسب أو الدخول إلى إدلب وريفها؟ وما هي الأسس التي تم اتباعها في

السيدة بيرس (المملكة المتحدة): (تكلمت بالإنكليزية): من الخطر على العاملين في المجال الإنساني في الميدان الادعاء بوجود صلة بينهم وبين جبهة النصرة في ظل غياب مثل هذه الصلة. وقد أردت تسجيل ذلك لأنه يمكن عرض الأرواح للخطر.

الرئيس: أعطي الكلمة لممثل سورية ليكمل بيانه.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): هذه أول مرة في اجتماع لمجلس الأمن أرى ممثل دولة يقاطع ممثل دولة أخرى بنقطة نظام. هذا الأمر غير موجود ولا يجوز أن يقاطع أحد سفير دولة أخرى يلقي بيانا. على كل حال ما قلته هو وقائع ومعلومات وأسئلة مشروعة لكم جميعا. فلتفكروا فيما قلناه من معلومات وأحداث واقعية. دققوا فيها. هذه ليست اتهامات. هذه وقائع.

اطلع وفد بلادي على التقرير الحادي والستين بشأن تنفيذ القرارات التي يفترض أنها ذات صابع إنساني وأنها ستساعد في دعم جهود الدولة السورية ومؤسساتها لتحسين الوضع المعيشي للسوريين وتعزيز مناعتهم وقدرتهم على تحمل الأوضاع الإنسانية الصعبة التي أفرزتها الحرب الإرهابية المفروضة على بلادي بشتى أوجها وتجاوزها.

ولن أخوض فيما تضمنه التقرير المعروض أمامكم كونه يأتي لأهداف لا صلة لها بمصلحة الشعب السوري ولا أمنه ولا رفاهه. وإنما لتكرار معزوفة ممجوجة تجاوزها الزمن لكنها لا تزال تطرب آذان بعض الحكومات المعادية لسورية.

وأبسط دليل على ما نقول هو تخصيص معظم صفحات هذا التقرير للحديث عن الوضع في إدلب، طبعا وفقا لرؤية مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ومصادره المفتوحة وذلك باستخدام لغات مأكرة وعبارات فضفاضة وتسميات وتوصيفات مختلفة تعود بنا إلى مرحلة كنا نعتقد

ما يزيد عن ٨ أعوام، وعرقلة جهود الحل السياسي، وزيادة معاناة السوريين. إننا جميعا نعلم الجواب جيدا. ونذكر أن تلك الحكومات تسوق مختلف الحجج والذرائع الواهية لتلاني الخوض في نقاشات تكشف العيوب السياسية والقانونية والأخلاقية في سياساتها.

سأجتاوز بعض الفقرات لكي لا تقولوا بأننا نتحامل على مكتب الشؤون الإنسانية. لقد أنجزنا الكثير رغم التحديات الجسيمة الماثلة أمامنا. وإننا لعلنا ثقة أنه كان بمقدورنا سوية تحقيق إنجازات أكب في العمل الإنساني، في حال التزم بعض الشركاء في الأمم المتحدة بمبادئ العمل الإنساني، لا سيما احترام سيادة الحيادية، وعدم التسييس، والتعاون، والتنسيق الكاملين مع الحكومة السورية باعتبارها الطرف الأساسي المعني بتلبية الاحتياجات السورية.

لا يمكن للحكومة السورية، أو أي حكومة مسؤولة في هذا العالم، بما فيها حكومات بلادكم الموقرة، أن تقف مكتوفة الأيدي بينما يسيطر الإرهابيون على إحدى مناطقها ويتخذون من أهلها دروعا بشرية، ويستهدفون المدنيين الآمنين في المدن والبلدات المجاورة بالقذائف والصواريخ العشوائية. وبطبيعة الحال، من واجب الحكومة السورية الدفاع عن مواطنيها، والرد على مصادر إطلاق القذائف التي يطلقها الإرهابيون، والعمل على مكافحة الإرهاب. هذا هو الحق الذي يؤكد شرعيته القانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، وقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة الإرهاب. إن الحديث عن استهداف متعمد للمدنيين، أو المنشآت والبنى التحتية المدنية من قبل الحكومة السورية وحلفائها، إنما هو لا يعدو كونه ادعاءات باطلة لا أساس لها من الصحة.

في الختام، أؤكد مجددا أن حكومة بلادنا لم تدخر جهدا لمساعدة السوريين على اجتياز هذه المرحلة من تاريخ وطنهم، وتوفير الخدمات والدعم، والمساعدات لهم للمضي قدما، وإعادة

إخراجهم؟ ومن سَهّل تلك العملية ومولها؟ وهل سنرى ظهورا متجددا لأولئك الإرهابيين في دول حان دور استهدافها وفقا لسياسات البعض، وبتسميات ملفقة؟ كالدولة الإسلامية في شمال أفريقيا (دأشا). أصبحت دولة إسلامية في شمال أفريقيا واسمها (دأشا). على غرار (داعش) في منطقتنا، أو الدولة الإسلامية في القوقاز وآسيا الوسطى (دأقو)، وجدوا لها أيضا اسما أو غيرها. يبدو أن الاستثمار في الإرهاب أضحى أكبر، من حيث العوائد والجدوى بالنسبة لبعض الدول الأعضاء في هذه المنظمة، من الاستثمار في جهود التنمية المستدامة، وحماية البيئة، والحد من النزاعات، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والعمل الإنساني.

لقد أكدنا منذ الجلسة الأولى التي عقدها مجلس الأمن حول الوضع الإنساني في بلادنا قبل سنوات، إن تحسين الوضع الإنساني في سورية بشكل ملموس يقتضي التصدي للتدخلات السياسية، والعسكرية، والاقتصادية الخارجية في شؤون بلادنا. وبطبيعة الحال، فإن الحديث عن تفاصيل هذه التدخلات العدوانية يستلزم وقتا وجهدا، لا طائل لمجلسكم على احتماله. ولا اعتقد أن البعض في هذا المجلس مستعد للخوض جديا في قضايا جوهرية تحدم معالجتها الغايات النبيلة للعمل الإنساني الفعلي. فهل لدى ممثلي بعض الدول الغربية الأعضاء الاستعداد لمناقشة مسألة الإرهاب الذي يستهدف بلادنا، والذي يستثمر فيه البعض ويرفده بعشرات الآلف من المقاتلين الإرهابيين الأجانب القادمين من ١٠٠ دولة عضو في هذه المنظمة، وبشتى أشكال الدعم والتمويل والتسليح؟ وهل يرغب ممثلو تلك الدول ذاتها في مناقشة مسألة الإرهاب الاقتصادي وسياسات العقاب الجماعي التي تمارسها حكوماتهم من خلال الإجراءات القسرية أحادية الجانب المفروضة على الشعب السوري، والتي لا تستثني طفلا أو شيخا أو امرأة مريضة؟ وهل أولئك الزملاء على استعداد مناقشة دور حكوماتهم في إطالة أمد الأزمة إلى

سورية، حوالي ٢٠٠ ١ منهم، كما ذكر ممثل جنوب أفريقيا في ملاحظاته، التي نقدرها.

فيما يتعلق بمناطق تقع في سورية وناقشناها هنا اليوم، أتساءل أحياناً لماذا يبقى العاملون في مجال الرعاية الصحية في سورية. إنهم يقولون هناك لرعاية أولئك الذين أصيبوا وشوهوا، وللمساعدة في دفن الذين لقوا حتفهم. إنهم محبوبون للغير، وبطوليون، بل إنهم إنسانيون حقيقيون. في الواقع، إن أخطر الوظائف في سورية هي العمل في مجال الرعاية الصحية. إن أخطر الأماكن التي يمكن أن يكون فيها المرء في سورية اليوم العمل في مرفق صحي.

كما ذكر هنا اليوم، وقع ٣٠ هجوماً منذ نهاية نيسان/أبريل على المرافق الصحية، والعيادات الصحية المتنقلة، وسيارات الإسعاف. من الجدير بالذكر أن الجمعية الطبية السورية الأمريكية وحدها فقدت أكثر من ٥٠ من زملائها. وفي هذا الأسبوع، ما فتئ زملائي والمنظمات غير الحكومية يستعرضون سياسة الرعاية الواجبة، ماذا نفعل من أجل زملائنا الذين شوهوا وماتوا؟ وكيف نهتم بأسرهم. لقد عملت في مجال المساعدة الإنسانية لعقود في دارفور، وجنوب السودان، والعراق، وأفغانستان، وفي أماكن أخرى كثيرة، سواء في المنظمات الحكومية أو المنظمات غير الحكومية، ولم أكرس قط في السابق هذا القدر من الرعاية لهذه السياسة كما فعلت في سورية، لم يسبق أن فعلنا ذلك.

وقد يود بعض زملائي الإدانة أو تسمية أفراد، ولكن لا يمكننا ذلك ما دمنا متمسكين بالمعايير الإنسانية. وليس ذلك بالأمر الهين. ومن بين المرافق التسعة المحددة لعدم حدوث تضارب التي تعرضت للهجوم منذ أواخر نيسان/أبريل، كانت ثمانية من الهجمات غارات جوية. وفي حين يوجد العديد من القوات الجوية العاملة في سورية، فإن القوات الجوية الروسية والسورية هي الوحيدة التي تقوم بعمليات في هذا الجزء من شمال غرب سورية. إن روسيا هي التي تدفع منذ سنوات من أجل

تأهيل، وبناء ما دمره الإرهاب وأعمال العدوان. وأكد أيضاً أن الطريق لتحسين الوضع الإنساني في بلادنا واضح للجميع، ويقتضي الالتزام التام باحترام سيادة الجمهورية العربية السورية، ووحدة وسلامة أراضيها، ورفع التدابير القسرية غير الشرعية وغير الإنسانية، ودعم جهود الدولة السورية في المجالين الإنساني والإنمائي، وفي الإجراءات التي تتخذها الحكومة لمكافحة الإرهاب، وإنهاء الوجود غير الشرعي للقوات الأجنبية الأمريكية، والبريطانية، والفرنسية، والتركية من على أراضي الجمهورية العربية السورية كافة. أكتفي بهذا القدر.

الرئيس: أشكر مندوب الجمهورية العربية السورية على بيانه. للتوضيح فقط، ذكرت أنه لم يسبق لدولة عضو أن استخدمت نقطة نظام، طبعاً يحق لدولة عضو، وفقاً للمادة ٣٠ من النظام الداخلي المؤقت، أن تستخدم حقها في طلب الكلمة في نقطة نظام، ولكن مندوبة بريطانيا طلبت الكلام في نقطة نظام قبل أن نعطيها الكلمة، لذلك حتى فقدت الترجمة باللغة العربية، لم تُترجم بداية الكلام الذي قالته في البداية.

الآن، أود أن أعود مرة أخرى إلى مقدمي الإحاطات. هناك أسئلة تم توجيهها للواء ألكسي باكين، رئيس مركز المصالحة الروسي، أعود إليه إن كان يرغب في التعليق أو الإجابة على الأسئلة التي وُجّهت إليه.

أعطي الكلمة الآن للسيد باكين.

السيد باكين (تكلم بالروسية): لا أود أن أدلي بأي تعليقات إضافية على بياني السابق.

الرئيس: أعطي الكلمة للسيد ديفيد ليلي إن كان يرغب في التعليق على مداخلات الدول الأعضاء.

السيد ليلي (تكلم بالإنكليزية): أود أيضاً أن أشيد بالموظفين العاملين في مجال المساعدة الإنسانية والذين فُقدوا في

أردت فقط القول إنني أود أن يُسجّل في المحضر أن أسئلتني لم تلق إجابات من شخص كان يتعين أن يكون بوسعه الإجابة عليها، وأنه طالما ليس لدينا إجابات عن تلك الأسئلة، فإن ضروب المعاناة والتعقيدات والمعضلات التي أشار إليها ديفيد ليلى ستستمر. ولذلك، يتعين علينا أن نواصل بذل جهودنا لمحاولة معرفة حقيقة الوضع.

وسأوفر على زملائي في المجلس التفكير بشأن المفارقة المتمثلة في إثارة مسألة حرية التعبير فيما يتعلق بما استمعنا إليه في بداية الجلسة وحقيقة عدم الإجابة على أسئلتني. ومع ذلك، أود أن أشدد على أننا بحاجة إلى العودة إلى هذه المسألة. فهي بالغة الأهمية.

الرئيس: طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد سافرونكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود فقط أن أصحح قول زميلتي البريطانية. فجميع الأجوبة عن أسئلتها جاءت في البيان الذي أدلى به اللواء باكين. وما عليها إلا أن تقرأه وتستمع إليه كاملاً مرة أخرى. إذ يتضمن إجابات شاملة، بما فيها تلك المتعلقة بالمسائل الإنسانية.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٧.

إزالة التضارب. وقد طُلب منا تقديم إحدائيات وأكدوا لنا أنهم سيحرصون على عدم استهداف هذه الإحدائيات.

يجب أن يُخضع هذا الجهاز وكيانات التحقيق التابعة له أولئك الذين هاجموا المدنيين والمرافق الطبية إلى المساءلة وإلا فإن الناس التي تعاني في سورية ستفقد ما تبقى لديها من أمل في أن المجتمع الدولي يهتم لأمرها. ونحن مدينون بذلك للعاملين في المجال الإنساني الذين قتلوا في النزاع والبالغ عددهم ٢٠٠ ١ شخص وللمدنيين، نساءً وأطفالاً، البالغ عددهم ٢٠٠ ٢ شخص، الذين عاجلت الجمعية الطبية السورية الأمريكية إصاباتهم في مرافقها الطبية منذ بداية النزاع إلى نهاية نيسان/أبريل.

لقد استمعنا إلى الكثير من الكلام المبشر بالخير هنا اليوم، ولا يسعني إلا أن أطلب بأن نحوّل تلك الأقوال أفعالاً قبل أن يلقى مزيد من المدنيين حتفهم.

الرئيس: أعطي الكلمة لممثلة المملكة المتحدة بشأن نقطة نظام.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): كانت تلك خاتمة مؤثرة جداً قدّمها السيد ليلى.